أخطاءُ النُحَاةِ في ضوءِ كتابِ سيبويه دراسةٌ تحقيقيَّةٌ نقديَّةٌ

م. د. صالح نوري عبد الله
جامعة بغداد – كلية الآداب

الخلاصـــة

توفَّرَ البحثُ في موضوعه الموسوم بـــ (**أخطاءُ النُّحَاةِ في ضوء كتـــاب ســـيبويه دراسةٌ تحقيقيَّةٌ نقديَّةٌ**) على مفردةٍ لم يمسَّها الدَّارسون إلاَّ عرضاً في تضاعيف مصنَّفاتهم ودراساتهم، إذْ تحصَّلَ لي عند الخوض فيها أنَّها غضَّةٌ طريَّةٌ وغيرُ مشبعةٍ علـــى وجـــهٍ يشفي غليل الباحث، فشمَّرْتُ والحال هذه عن ذراعي الجدِّ، و جعلْتُ أتعقَّبُ كُلَّ مسألةٍ من مسائل الخطأ بالتَّفصيل والتَّحقيق والنَّقد، فخلصتُ إلى جملةٍ من النتائج العلميَّة دوَّنتُها في خاتمة البحثِ سوى ما وَكَلْتُ أمر الخلوص إليه إلى الباحثين أنفسهم، ولعلَّ من أهمِّ النتائج التي وقفتُ عليها وتحرَّيتُ التحقيق فيها أنَّ مسائل (الخطأ) المبثوثة في تضاعيف كتـــاب سيبويه رحمه الله ليستْ على حالٍ واحدةٍ، إذْ إنَّ منها ماهو معقولٌ مقبولٌ، ومنهـــا مـــاهو مصطنعٌ مفترضٌ ليس عليه من كلام العرب مسكةٌ البتَّة، فليس بعضُها أولى من بعـــضٍ، ومنها ماهو باطلٌ محضٌ؛ لما فيه من ردٍّ على كلام العرب الصحيح الفصيح، ناهيك بمـــا اشتملتْ عليه تقريراتُ سيبويه ومشايخه والدَّارسين من تعجُّلٍ ووهمٍ في جملةٍ من مســـائل الخطأ، وقد ناقشتُ ذلك كُلَّهُ مناقشةً مفصَّلةً في تضاعيف بحثي هذا، فلم أُبقِ للإبهام مسكةً، هذا غايةُ ما يمكنُ أنْ يقال في الخلاصة، ولله الحمدُ على ما أَنْعَمَ، ولَهُ الشُّكْرُ على ما أَتَمَّ.

المُقَدِّمةُ

الحمدُ لله ربِّ العالمين حقَّ حمده، والصَّلاةُ والسَّلامُ على محمَّدٍ نبيِّهِ وعبدِهِ وعلـــى آله ورثة نُورِهِ وعِلْمِهِ ، وبعدُ:

فليس من الغرابةِ في شيءٍ على مَنْ أخذ العلمَ بلسانٍ سؤولٍ وقلبٍ عقولٍ أنْ يضع الأمورَ في نصابها الحقِّ، فينتصر للمقبول إنْ وجد للصَّواب فيه مسكةً ويُعرِّضُ بالزَّلل إنْ وجد للخطأ فيه مسلكاً، وهو مذهبٌ وشج عليه أبو بشرٍ سيبويه فـــي كتابـــه، إذ اشـــتملت تضاعيف الأبواب منه على جملةٍ من (الأخطاء) في مذاهب علماء العربيَّة، مـــنهم مَـــنْ

أفصح عن اسمه، و منهم مَنْ طوى عَنْهُ كَشْحَهُ، بل بلغ الجدُّ بأبي بشرٍ إلى أنْ يُقرِّرَ الخاطِئ في مذهبه أيضاً في ضوء ما يراه غيرُهُ، وعلى وفق هاتيك المضامين قسَّمْتُ البحثَ على ثلاثة مباحثَ رئيسة، توفَّرْتُ في **(الأوَّل)** منها على الحديث عنْ أخطاء مَنْ لم يسمِّهم سيبويه، وعنوانُ هذا المبحث **(أخطاء النَّحويين المجهولين)**، وتكلَّمْتُ في **(الثَّاني)** على ما نبَّه عليه سيبويه من أخطاء مشايخه، وعنوانُهُ **(أخطاء مشايخ سيبويه)**، أمَّا **(الثَّالث)** فخصصْتُ به خاطئ سيبويه فيما يراهُ غيرُهُ من علماء العربيَّة، فكان عنوانُهُ **(خاطئ سيبويه في مزاعم شيوخِهِ)**، ثُمَّ إنَّني من بعد ذا ختمتُ البحث بجملةٍ من النتائج العلميَّة التي تيسَّرَ لي –بفضلٍ من الله تبارك وتعالى– الوقوفُ عليها في ضوء ما فصَّلْتُ الكلامَ عليه وحرَّرْتُ لُبابَ القولِ فيه، هذا مجملُ ماأردتُ التنبيه عليه بين يدي هذه المقدِّمة، وهَلُمَّ معي إلى تفصيلات ما اشتملتْ عليه تضاعيفُ بحثي هذا في ضوءِ المباحثِ الآتيةِ:

المبحثُ الأوَّلُ

أخطاءُ النَّحويين المجهولين

عرَّضَ سيبويه في ثلاثةِ مواضعَ من كتابهِ بنحويين لم يُصَرِّحْ بأسمائهم لأسبابٍ مجهولةٍ، فخطَّأهم هو في مسألتين نحويتين من ثلاثٍ، وأسند التخطئة في الثالثة إلى شيخه يونس بن حبيب الضَّبِّي(ت182هـ)، ودونك تفاصيل هذا المبحث في ضوء مسائل الكتاب الآتية:

المسألةُ الأُوْلَى: حقيقةُ (الكاف) في (رُوَيْدَكَ) وما شاكَلَها من أسماء الأفعال:

قال سيبويه في **(هذا بابُ متصرَّف رُوَيْدَ)**[1]. **((**... واعلمْ أنَّ رويداً تلحقها (الكاف)، وهي في موضع **(افْعَلْ)**، و ذلك قولك: رُوَيْدَكَ زيداً، ورُوَيْدَكُمْ زيداً. وهذه الكافُ التي لحقت **(رويداً)** إنَّما لحقت لتُبيّنَ المخاطب المخصوص؛ لأنَّ **(رُوَيْدَ)** تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأنثى؛ فإنَّما أدخلَ الكافَ حين خاف التباس مَنْ يعني بمَنْ لا يعني... وذا بمنزلةِ قولِ العرب:

هاءَ وهاءَك ، وهأُوهأْك، وبمنزلةِ قولك:حَيَّهَلَ وحَيَّهَلَكَ، وكقولهم: النَّجَاءَك، فهذه الكافُ لم تَجِئْ علماً للمأمورينَ والمنهيِّينَ المضمرينَ، ولو كانت علماً للمضمرينَ لكانتْ **خطأً**؛ لأنَّ المضمرينَ هاهنا فاعلون، وعلامة المضمرينَ الفاعلينَ **(الواو)**، كقولك: افْعَلُوا،

وإنَّما جاءت هذه (**الكاف**) توكيداً وتخصيصاً، ولو كانت اسماً لكان (**النَّجَاءَك**) محالاً؛ لأنَّهُ لا يُضَافُ الاسمُ الذي فيه الألفُ واللاَّمُ.

وينبغي لمَنْ زعمَ أنَّهُنَّ أسماءٌ أنْ يزعُمَ أنَّ كافَ (**ذاك**) اسمٌ، فإذا قال ذلك لم يَكُنْ لَهُ بُدٌّ منْ أنْ يزعُمَ أنَّها مجرورةٌ أو منصوبةٌ، فإنْ كانتْ منصوبةً انبغى لَـهُ أنْ يقـولَ: ذاك نَفْسَك زيدٌ، إذا أراد الكاف، وينبغي لَهُ أنْ يقولَ إنْ كانتْ مجـرورةً: ذاك نَفْسِـكَ زيـدٌ، وينبغي لَهُ أنْ يقولَ: إنَّ تاء (**أنت**) اسمٌ، وإنَّما تاءُ (**أنت**)، بمنزلة الكافِ.

وممّا يدلُّك على أنَّهُ ليس باسمٍ قولُ العربِ: أرأيْتَكَ فلاناً ماحالُهُ، فالتَّـاءُ علامـةُ المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنت مستغنياً... فإنّما جاءتِ الكافُ فـي (**أرأيت**) ... في هذا الموضع توكيداً، وما يجيءُ في الكلامِ توكيداً لو طُرِحَ كان مسـتغنًى عَنْهُ، كثيرٌ...))[2].

قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت368هـ): ((... ولا موضعَ (**للكافِ**) عند سيبويه ومَنْ ذهب مذهبَهُ مِنْ نصبٍ ولا رفعٍ ولا جرٍّ، وهي عندَهُم بمنزلة (**الكـاف**) في ذلك وذلكمـا، لاموضع لها من الإعراب، وبعضُ النحويين يزعمُ أنَّ موضعها رفعٌ، وبعضُـهم يقـولُ: موضعُها نصبٌ...)) [3].

والذي ذهَب إلى أنَّ (**الكاف**) اسمٌ لا حرفٌ هو أبو الحسن الكسائيُّ (ت189هـ)، وأبو زكريا الفرّاء (ت207هـ) فيما خلص إليه **الباحث حامد معن**، إذْ **قالَ**: ((... ذهـب سيبويه وجمهورُ النحاة إلى أنَّ (**الكاف**) المتَّصلة باسم الفعلِ هي حرفُ خطابٍ، ولا يوجدُ خلافٌ في ذلك عند النحويين، إلاَّ أنَّ ظاهرَ كلام سيبويه يُشيرُ إلى أنَّ هناك مَنْ يجعلُهـا اسماً وإنْ لم يُصرِّحْ بأسمائهم... ويبدو من كلام ابن مالك أنَّ الذَّاهبَ إلـى أنَّ الضَّـمائرَ المُتَّصِلَةَ بأسماء الأفعال لها موضعٌ من الإعراب وموضعها الرَّفعُ هو الفرّاءُ، والذي يذهب إلى أنَّ موضعَها النَّصْبُ هو الكسائيُّ، أمّا جمهورُ البصريين واختارَهُ ابـنُ مالـكٍ فهـو الجرُّ...)) [4].

قُلْتُ: وما خلص إليه الباحث حامد معن وهمٌ محضٌ منه على الكسائي والفـرّاء و ابن مالكٍ، وقد وقعَ في الوهمِ نفسه أيضاً **أستاذي الدكتور مهدي صالح الشمريُّ**، إذْ أطلق الخلافَ في المسألة بقوله: ((المسألةُ التَّاسعةُ والثلاثون: الكافُ من اسم الفعلِ فـي مثـل: عليك ودونك وإليك و (رويدك) و (النجاءك) ...إلخ، رفعٌ عند الفـرّاء، ونصـبٌ عنـد الكسائي، وجرٌّ في مذهبِ البصريين...)) [5].

والحقُّ أنَّ الكسائيَّ والفرَّاء رحمهما الله لم يُخالفا النحويين في كاف (**رُوَيْدَكَ**) وماشاكلها ممَّا توفَّرَ عليه سيبويه فيما مضى من كلامِهِ، وإنمَّا خالفا النحويين في (**كاف**) ضربين من الكلم، الأوَّلُ منهما يتمثَّلُ في كاف (**عليك ودونك**) وأخواتهما من أسماء الأفعال المنقولة من ظرفٍ أو حرفِ جرٍّ، **وهو ما نصَّ عليه ابنُ مالكٍ نَفْسُهُ (ت672هـ)**، إذْ قال رحمَهُ الله: ((... ثمَّ أخذتُ في بيانِ ما جُعِلَ **اسمَ فعلٍ بَعْدَ أنْ كان ظرفاً أو حرفَ جرٍّ**، وهذا النَّوعُ لا يُستعمَلُ إلاّ مُتَّصِلاً بضمير مخاطب، وقد قرنْتُ في النظم كُلَّ واحدٍ منهما بشرحه، فحكمُهُ في العمل حكمُ الفعلِ الذي قُرِنَ به شارحاً لَهُ... واخْتُلِفَ في الضمير المتصل بهذه الكلمات، فموضعُهُ رفعٌ عند الفرّاء، ونصبٌ عند الكسائي، وجرٌّ عند البصريين...)) [6].

وقال أبو حيَّان (ت745هـ) رحمه الله: ((... و**(كاف الخطاب)** لا موضعَ لها من الإعراب ، لا نعلمُ خلافاً في ذلك، بخلاف **(عليك و دونك)** وأخواتهما، فمذهب الكسائي أنَّها في موضع نصبٍ، ومذهب الفرّاء أنَّها في موضع رفعٍ، فلا يجوز توكيدُها بالمجرور، ومذهبُ البصريين أنَّها في موضع جرٍّ، وذهب طاهِرُ بنُ بابشاذ إلى أنَّها حرفُ خطابٍ، فلا موضع لها من الإعراب، كهي في: حَيَّهَلَكَ ...)) [7] . و ممَّنْ حصر وجه الخلاف أيضاً فيما ذكرنا أبو العرفان محمدُ بنُ عليٍّ الصبَّانُ (ت1206هـ) في تعقُّبِهِ لنور الدين الأشموني (ت900هـ) [8].

أمَّا الثاني فيتمثَّلُ في كاف (أرأيتَ)، وقد قرَّرَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ (ت761هـ) الخلاف في ذلك بقوله رحمَهُ الله: ((... وأمَّا الكافُ غيرُ الجارَّة فنوعان، مضمرٌ منصوبٌ أو مجرورٌ... وحرفُ معنًى لا محلَّ لَهُ ومعناهُ الخطابُ، وهي اللَّاحقةُ لاسم الإشارة... وللضمير المنفصل المنصوب... ولبعض أسماء الأفعال، نحو: حَيَّهَلَكَ ورُوَيْدَكَ والنَّجاءَكَ ولـ **(أرأيتَ)** بمعنى أَخْبِرْنِي ... فالتَّاءُ فاعِلٌ، والكافُ حرفُ خطابٍ، هذا هو الصَّحيحُ، وهو قولُ سيبويه، وعكس ذلك الفرَّاءُ **فقال:** التَّاءُ حرفُ خطابٍ، والكافُ فاعِلٌ... **وقال** الكسائيُّ: التَّاءُ فاعِلٌ، والكافُ مفعولٌ...)) [9].

ويشهدُ لما توفَّرَ عليه هؤلاء الأعلامُ ما أوردَهُ أبو زكريا الفرّاء في قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ} (الأنعام/الآية:40). إذْ **قال** رحمَهُ الله: ((... العربُ لها في (**أرأيتَ**) لغتانِ ومعنيان... و المعنى الآخر أنْ **تقول:** أرأيتَكَ ، وأنت تُريدُ: أخْبِرْنِي...

وموضعُ الكاف نصبٌ وتأويلُهُ رفعٌ، كما أنَّك إذا قُلْتَ للرَّجُلِ : دونك زيداً، وجدتَ الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً؛ لأنَّها مأمورةٌ...)) [10].

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) رحمَهُ الله: ((... وقولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ .(الإسراء/ الآية:62). قال أبو العباس: العربُ تقولُ: أرأيتَكَ وأرأيتَكُما وأرأيتَكُم ... **وقال** الكسائيُّ: الكافُ موضعُ نصبٍ، **وقال** أهلُ البصرةِ: الكافُ لا موضعَ لها، إنَّما هي للخطابِ...)) [11].

وقد انتصر لمذهب سيبويه في كاف **(أرأيت)** كثيرٌ من الدّارسين[12]، وأنصفَهُ فيه ثعلبٌ أيضاً، وهو **قولُهُ**: ((... **وقال** أهلُ البصرةِ : الكافُ لا موضعَ لها، إنَّما هي للخطابِ. هذا قولُ أهلِ العربيةِ أجمعين...)) [13] .

والخلاصةُ: أنَّ الكسائيَّ والفرَّاء على وفاقٍ مع غيرهما من النحويين في **(كاف)** نحو: رُوَيْدَكَ، والنَّجاءَك، وهَأْكَ، و حَيَّهَلَكَ، وإنَّما خالفا النحويين في **(كاف)**: عليك ودونك وأشباههما من أسماء الأفعال المنقولة من ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، وفي **(كاف)**: أرأيتَ، هذا هو لُبابُ القولِ في المسألة، ومَنْ زعم خلافَ ذلك فقد تعجَّلَ فيما لا تحقيقَ لَهُ فيه.

ولسائلٍ أنْ يقول: إذاً، مَنْ هُمُ النَّحويُّون الذين عرَّض بهم سيبويه عند كلامه على كاف **(رُوَيْدَكَ)** ؟. والجوابُ: هم غيرُ الكسائي والفرّاء قطعاً، وقد بخل سيبويه رحمَهُ الله بأسمائهم علينا ، وهو أمرٌ مبهمٌ عندي، ولم أقفْ لَهُ على مسوِّغٍ شافٍ؛ فإنَّهُ رحمه الله قد صرَّحَ بأسماء مشايخه الذين أخطؤوا ، بل إنَّهُ صرَّحَ أيضاً بالخاطِئ من آرائه على ما سيأتي الكلامُ عليه مفصَّلاً في المبحثينِ القابلينِ إنْ شاء اللهُ تبارك وتعالى.

المسألةُ الثَّانيةُ: العطفُ بأدوات الاستفهام:

قال سيبويه رحمَهُ الله في **(هذا بابُ مجرى النَّعتِ على المنعوتِ والشَّريكِ على الشَّريكِ والبدلِ على المبدلِ مِنْهُ وما أشبهَ ذلك)** [14] : ((... وتقولُ: ما مررْتُ برَجُلٍ مُسْلِمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصَّدقة، بمنزلة: فأين راغبٌ في الصَّدقة. زعم يونسُ أنَّ الجرَّ **خطأٌ**؛ لأنَّ **(أين)** ونحوها يُبْتَدأُ بهنَّ ولا يُضْمَرُ بعدَهُنَّ شيءٌ...)) [15]. **وقال** في **(هذا بابُ المبدل من المبدل منه والمبدلُ يشركُ المبدل منه في الجرِّ)** [16]. : ((... وأمَّا : ما مررْتُ برَجُلٍ فكيف امرأةٌ، فزعمَ يونسُ أنَّ الجرَّ **خطأٌ**، و **قال**: هو بمنزلة **(أين)**، ومَنْ جرَّ هذا فهو ينبغي لَهُ أنْ يقولَ: ما مررْتَ بعبد الله فَلِمَ أخيه، ومالقيتَ زيداً مرَّةً فكم أبا عمرٍو؟ تريدُ: فَلِمَ مررْتَ بأخيه؟ وفكم لقيتَ أبا عمرٍو ؟...)) [17].

قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ: ((... يريدُ: أنَّهُنَّ لا يَجْرينَ مجرى حروف العطف التي يعملُ فيما بعدَهُنَّ عاملُ الاسمِ الذي قبلَهُنَّ، وهذا لا يجوزُ في حروف الاستفهامِ؛ لأنَّهُنَّ لا يعملُ ما قبلَهُنَّ فيما بعدَهُنَّ...)) [18]. **وقال** أيضاً: ((...مذهبُ البصريين أنَّ العطف لا يجوزُ بشيءٍ من حروف الاستفهام، فأمَّا الكوفيون فقد أجازوا النسق وهو العطفُ بـ **(أين وكيف وألا وهلاّ)**، و ألزم سيبويه مَنْ أجاز النسق **(بأين وكيف)** بِلِمَ وبكم، **فقال:** ينبغي أنْ يُجيزَ: ما مررْتَ بعبد الله فَلِمَ أخيه؟ وما لقيتَ زيداً فَلِمَ أبا عمرٍو ؟ ... وهم لا يلتزمون ذلك...)) [19].

قُلْتُ: وما عزاهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ إلى الكوفيين من جواز العطف بـ (كيف) غيرُ مفروغٍ منه البتَّة، ودونك ما قال أبو حيَّانٍ رحمَهُ الله: ((...وأمَّا **(كيف)** فذهب هشام إلى أنَّها حرفُ نسقٍ... ونسب ابنُ عصفورٍ العطف بـ **(كيف)** للكوفيين، **وقال** ابنُ بابشاذ: لم يذهبْ إلى العطفِ بـ **(كيف)** إلا هشامٌ وحدَهُ...))[20]. **وقال ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ:** ((... زعم قومٌ أنَّ **(كيف)** تأتي عاطفةً، وممَّنْ زعم ذلك **عيسى بن موهب**، ذكرَهُ في كتاب العلل...)) [21].

وعيسى بن موهب هذا رَجُلٌ مُبْهَمٌ ليس لَهُ في تضاعيف المصنَّفات ترجمَةٌ فيما خلص إليه أهل التحقيق والبحث[22]، فلم يَبْقَ سوى **هشام بن معاوية الضرير وَحْدَهُ (ت209هـ)**، **قال** الباحث زهير عبد المحسن سلطان: **((... وإذا ثبتَ ذلك فليس من الدّقَّة والإنصاف أنْ يُنْسَبَ ذلك إلى الكوفيين جميعاً...))** [23].

وكذا لا يخلو زعمُ أبي سعيدٍ من أنَّ الكوفيين أجازوا العطف بـ **(ألا)** من تأمُّلٍ ونظرٍ، **فإنَّ ابن عصفورٍ** (ت669هـ) أسقطها من عدة ما قالوا بجواز العطف به من الأدوات، إذْ **قال** رحمَهُ الله: ((... وزاد الكوفيون في أدوات العطف **(كيف وأين وهلاّ)**... وممَّا يدلُّ على أنَّ **(كيف وهلاّ وأين)** ليستْ من حروف العطف دخولُ حرف العطف عليها وهو الفاء...)) [24]. وتبعَهُ في ذلك أيضاً أبو حيّانٍ وأبو الفضل السيوطيُّ (ت911هـ)، وأثبتا مكانها للكوفيين العطف بـ **(إلاّ)** على خلافٍ بينهما، إذْ قالَ أبو حيَّانٍ: ((... وذهب الجمهور إلى أنَّ **(إلاّ)** لا تكون حرفَ عطفٍ، وفي محفوظي أنَّ (أحمد بن يحيى) ذهب إلى أنَّها حرفُ عطفٍ...)) [25]. و زعم أبو الفضل السيوطيُّ أنَّهُ مذهب الكوفيين جميعاً، قال رحمَهُ الله: ((... وأثبتَ الكوفيون عطف **(إلاّ)**...)) [26].

ولم يُسَلِّمْ بذلك أيضاً الدكتور محمد خير الحلوانيُّ، إذْ قرَّرَ أنَّ صاحب الرّأي في العطف بـ(إلاّ) هو أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، وهو لغويٌّ متأخِّرٌ قليلُ الاشتغال بالنحو، ومعدودٌ في الكوفيين، ومصدرُهُ فيما ذهب إليه بصريٌّ لا كوفيٌّ، حيث استندَ فيما ذهب إليه إلى أبي الحسن الأخفش (ت215هـ)، و أنَّ أبا عبيدة (ت210هـ) وهو من نحاة البصرة كان من القائلين بهذا الوجه أيضاً[27] ، ثم ألزم الحلوانيُّ مَنْ عمَّمَ هذا الرأي على الكوفيين جميعاً، **فقال:** ((... وهَبْ أنَّ ابنَ فارسٍ هو صاحبُ الرَّأي، أفيصلحُ كلامُهُ مذهباً لنحاة الكوفة جميعاً وهو لغويٌّ متأخِّرٌ قليلُ الاشتغال بالنحو ؟.))[28] .

على أنَّ الحلوانيَّ استدرك على ما مضى من كلامه بأنَّ الفرّاء أجاز أنْ تكونَ **(إلاّ)** بمنزلة **(الواو)** إذا عُطِفَتْ على استثناءٍ قبلها، كقولك: له عليَّ ألفٌ إلاّ عشرةً إلا مئةً، تريدُ بـ (إلاّ) الثانية أنْ ترجعَ على الأَلْفِ، كأنَّك أغفلْتَ المئة فاستدركتَها **فَقُلْتَ:** اللّهم **إلاّ** مئةً، والمعنى: له عليَّ ألفٌ ومئة، فهو بذا جوازٌ مشروطٌ لا مطلقٌ كالذي ذهب إليه أبو عبيدة وأبو الحسن الأخفش[29].

وممّا ينبغي التنبيه عليه أنَّ ابن فارس لم يُصرِّحْ باسم الأخفش عند كلامه على **(إلاّ)** واستعمالاتها في العربيَّة، وإنما قال رحمه الله: ((... وقال بعضُ أهل العلم: **(إلاّ)** تكونُ استثناءاً لقليلٍ من كثيرٍ... وتكونُ مُحَقِّقَةً لفعلٍ منفيٍّ عن اسمٍ قبلها... وتكونُ بمعنى **(واو العطف)**... وتكون بمعنى **(بل)**...)) [30] . وحاصلُ هذا أنَّ ما زعمَهُ الحلوانيُّ من أنَّ ابن فارسٍ استند فيما ذهب إليه إلى مصدرٍ بصريٍّ متمثِّلٍ في أبي الحسن الأخفش محضُ احتمالٍ، وهو غيرُ بعيدٍ.

ومهما يكنْ من شيءٍ فإنَّ العطف بـ **(إلاّ)** رأيٌ بصريُّ الأصلِ، وقد وافقهم عليه بعضُ الكوفيين على تفاوتٍ بينهم في إجازته من حيثُ الاشتراطُ والإطلاقُ.

وأمّا العطفُ بـ (أين وهلاّ) فما بين يديَّ من المصادر تعزوه إلى الكوفيين جميعاً كما حكى عنهم أبو سعيدٍ السيرافيُّ[31].

ويُؤْخَذُ على يونس (ت 182هـ) وسيبويه و أبي سعيدٍ أنَّهُم أجروا العطف بأدوات الاستفهام مُجرى ما ليس عليه دليلٌ من كلام العرب، و هو وهمٌ محضٌ منهم رحمهم الله جميعاً، والحقُّ أنَّ السَّماع قد وردَ في بعضٍ منه، **قال** ابنُ عصفورٍ رحمه الله: ((... وزاد الكوفيون في أدوات العطف: كيف وأين وهلاّ، واستدلُّوا على ذلك بأنَّ العرب **تقول:** ما أكلْتُ لحماً فكيف شحماً، وما يُعجبُني لحمٌ فكيف شحمٌ، ولقيتُ زيداً فأين عمراً، وهذا زيدٌ

فأين عمرٌو... **قُلْتُ:** وهذا **خطأٌ**؛ لأنَّها لو كانت للعطفِ لعطفتِ المخفوضَ على المخفوضِ؛ لأنَّهُ لم يُوْجَدْ من حروف العطف ما يعطفُ المرفوع والمنصوب ولا يعطفُ المخفوضَ، وهم يقولون: ما مررْتُ بِرَجُلٍ فكيف بامرأةٍ؟ ولا يقولون: فكيفَ امرأةٍ، فدلَّ ذلك على أنَّها ليستْ بعاطفةٍ...)) [32].

وردَّ على ذلك الباحث زهير عبد المحسن سلطان، إذ **قال:** ((... وقد جانبَ ابنُ عصفورٍ الصَّوابَ؛ لأنَّ ابن هشام (ت761هـ) نقل إلينا أنَّ قوماً يزعمون أنَّ **(كيف)** تأتي عاطفةً، و أوردَ شاهداً على ذلك جاء فيه مابعد **(كيف)** مجروراً، فقالَ: زعم قومٌ أنَّ (كيف) تأتي عاطفةً ، وممَّنْ زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل، وأنشد:

إذا قَلَّ مالُ المَرْءِ لانَتْ قناتُهُ

وَهَانَ على الأَدْنَى فَكَيْفَ الأَباعِدِ ...)) [33].

ولعلَّ أقوى ما رُدَّ به على المجيزين للعطف بأدوات الاستفهامِ هو ما توفَّرَ عليه ابنُ عصفورٍ في **قوله:** ((... وممَّا يدلُّ على أنَّ: كيف و هلاّ وأين، ليستْ من حروف العطف دخولُ حرف العطف عليها وهو الفاءُ...)) [34] . ولزم هذا الاعتراضَ أيضاً الدارسون من بعده، إذْ **قال** ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ في ردِّه على عيسى بن موهب: ((... وهذا خطأٌ؛ لاقترانها بالفاء...)) [35] .

وقال السيوطيُّ: ((... قال أبو حيَّان: ودخولُ حرف العطف على هذه الأحرف دليلٌ على أنَّها ليستْ حروفَ عطفٍ ...)) [36] .

وقال الباحث زهير عبد المحسن سلطان: ((...إنَّ الأمثلة التي ذكرها ابنُ عصفورٍ، و البيت الذي استشهد به ابنُ هشامٍ، وردتْ فيها **(كيف)** مقترنةً **(بالفاء)**، وفي هذا دليلٌ آخرُ على أنَّ العطف **(بالفاء)** وليس بكيف...)) [37] . وهو اعتراضٌ فيه نظرٌ عندي؛ لأنَّ المجيزين غيرُ مسلِّمين بكون **(الفاء)** عاطفةً، ولا نُقِلَ عنهم ذلك البتَّة، فكيف يُعْتَرَضُ عليهم بما ليس من خالص مذهبهم في شيءٍ؟!! **فإنْ قيل:** فما حقيقةُ **(الفاء)** عندهم؟ **قُلْتُ:** هذا ما سكتَ عنه ناقلو مذهبهم، ولا ريبَ لديَّ أنَّ لهم في **(الفاء)** توجيهاً أغفله المخالفون لهم إمعاناً في تسخيف مقالتهم، و ليس ذا من الأمانة العلميَّة في شيءٍ، على أنَّ من الإنصافِ بمكانٍ أنْ يقال أيضاً إنَّ القولَ بالعطف مع وجود **(الفاء)** تكلُّفٌ بغيضٌ.

المسألةُ الثَّالثةُ: حقيقةُ (ابن أفعل) من حيثُ التَّعريفُ والتَّنكيرُ:

قال سيبويه في **(هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأُمَّةِ)**[38]: ((... **وقال** ناسٌ: كُلُّ ابنِ أفْعَل معرفةٌ؛ لأنَّهُ لا ينصرفُ. وهذا **خطأٌ**؛ لأنَّ **(أفْعَل)** لا ينصرفُ وهو نكرةٌ، ألا ترى أنَّك **تقول**: هذا أحمرُ قُمُدٌ، فترفعُهُ إذا جعلْتَهُ صفةً للأحمرِ، و لو كان معرفةً كان نصباً، فالمضافُ إليه بمنزلته؛ **قال** ذو الرُّمَّة:

كأنَّــا على أولادِ أحْقَــبَ لاحَهــا

ورمْيُ السَّفَــا أنفاسَها بِسَهــامِ

جَنوبٌ ذَوَتْ عنها التَّناهي وأَنزلَتْ

بها يومَ ذَبَّابِ السَّبيبِ صيامِ[39]

كأنَّهُ قال: على أولاد أحقبَ صيامٍ...)) [40] .

قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد (ت332هـ) : ((...لأنَّ القومَ الذين ردَّ عليهم إنَّما ادَّعَوْا أنَّ ابن أفْعَل في هذا الباب على الإطلاق والعموم معرفةٌ؛ لأنَّهُ لا ينصرفُ، **فقال** سيبويه رادّاً عليهم: هذا **خطأٌ**؛ لأنَّ **(أفْعَل)** قد لا ينصرفُ وهو نكرةٌ، فجعل استدلالَهم على أنَّهُ معرفةٌ بترك الصَّرف **خطأً**؛ من أجل أنَّ **(أفْعَل)** قد يقعُ في الكلامِ نكرةً وهو لا ينصرفُ، يعني إذا كان وصفاً...)) [41] .

وأوجز ذلك أبو سعيدٍ السيرافيُّ **بقوله**: ((...يُريدُ أنَّ منعَ الصَّرفِ في **(أفْعَل)** لا يُوْجِبُ لَهُ التعريف كما لم يُوْجِبْ ذلك في أحمر...)) [42] .

قُلْتُ: ولم يُسَمِّ لنا سيبويه هؤلاء النحويين ، ولا الذين توفَّروا على شرح مقالته في بابه المذكور في أوّل هذه المسألة، إذ اكتفى الجميعُ بأنَّهُ مذهبُ أُناسٍ كما حكى سيبويه[43]، والحقُّ ماذهب إليه أبو بشرٍ واحتجاجُهُ عليهم قويٌّ؛ لأنَّ أسماءَ الأجناسِ ليستْ على حالٍ واحدةٍ في كلام العرب فيما خلص إليه أهلُ التَّحقيق، إذْ **قال ابنُ عصفورٍ**: ((... وأسماءُ الأجناسِ لا يُعْرَفُ تعريفُها منْ تنكيرها إلاّ بالاستقراء ...)) [44]. **وقال** أبو حيَّانٍ: ((...وأسماءُ الأجناسِ لا يُعْرَفُ تعريفُها من تنكيرها إلا بالاستقراء. ممَّا هو معرفةٌ ابنُ آوى وابنُ قِتْرَة، وممَّا هو نكرةٌ ابنُ لَبُوْنٍ وابنُ مخاضٍ، وممَّا هو معرفةٌ ونكرةٌ ابنُ عِرْسٍ وابنُ أوْبَر في مذهب سيبويه خلافاً للمبرِّد في ابن أوْبَر، إذْ زعمَ أنَّهُ نكرةٌ فقط ...)) [45].

ولبينونة هذه الحقيقة في (ابن أَفْعَل) خلص الباحث حامد معن إلى القولِ: ((...وهذهِ المسألةُ أيضاً من المسائل التي لم أقفْ على مناقشٍ لها ممَّنْ جاؤوا بعد سيبويه،

و أظنُّ أنَّ السَّبب في ذلك يعودُ إلى أنَّ المسألة واضحةٌ وليس للمخالفين الذين ذكر سيبويه رأيَهُم أيُّ حُجَّةٍ يلتزمُها أحدٌ من النحاة وخطؤُهُم واضــحٌ، والصَّــوابُ مــذهبُ ســيبويه فقط.))[46].

والحقُّ أنَّ سيبويه رحمَهُ الله قد غُلِّطَ فيها من وجهٍ آخر، إذْ **قــال** أبــو العبــاس المبرِّدُ (ت 285هــ) في تعقُّبه لعبارة أبي بشر في التخطئة: ((... أمَّا قصــدُهُ فمصــيبٌ، ولكنَّ الكلامَ على غير استواءٍ، إنَّما ينبغي أنْ يقولَ: ما كان منه غيرَ وصفٍ أو كان مثالاً انصرف في النكرة، وما كان وصفاً لم ينصرفْ وإنْ كان نكرةً...)) [47] . وأنكر على أبي العباس ذلك ابنُ ولاّدٍ، إذْ **قال** في الردِّ عليه: ((... والقولُ المصيبُ في اللفظ والمعنى مــا قال سيبويه؛ لأنَّ القومَ الذين ردَّ عليهم إنَّما ادَّعَوْا أنَّ **(ابن أَفْعَل)** في هــذا البــاب علــى الإطلاق والعموم معرفةٌ؛ لأنَّهُ لا ينصرفُ، **فقال** سيبويه رادّاً عليهم: هذا **خطأٌ**؛ لأنَّ **(أَفْعَل)** قد لا ينصرف وهو نكرةٌ، فجعل استدلالَهم على أنَّهُ معرفةٌ بترك الصَّرفِ **خطأً**؛ من أجل أنَّ **(أَفْعَل)** قد يقعُ في الكلامِ نكرةً وهو لا ينصرفُ، يعني إذا كان وصفاً، فأيُّ فسادٍ في هذا اللفظِ؟.))[48] .

والخلاصةُ: أنَّ المذهبَ الصَّحيحَ في المسألةِ ما قال أبو بشرٍ سماعاً وتحقيقاً، وليس للنحاة المجهولين فيما ذهبوا إليه مسكةٌ البتَّة.

المبحثُ الثَّاني

أخطاءُ مشايخ سيبويه

لم يَجْرُؤْ أبو بشرٍ رحمَهُ اللهُ على سعة كتابه ووافر اعتراضاته ومناقشاته التي لــم يَسْلَمْ منها العربُ أَنْفُسُهُم في منظومهم ومنثورهم[49] ، على تخطئة مشايخه الــذين أخــذَ عنهم علوم العربية إلاّ في موضعٍ يتيمٍ خطَّأ فيه شيخَهُ عيسى بن عمر الثقفيَّ (ت149هــ) بلا موارِبةٍ،: ((... وقد روى عنه سيبويه في كتابه اثنتين وعشرين مرَّةً...)) [50] .

وأسند التخطئة في غير ذا إلى شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هــ) في ثلاثة أبواب فقط من مجموع أبوابِ الكتاب كُلِّها، وإليك تفصيل هذه الأخطاء فــي ضــوء المسائل الآتية:

المسألةُ الأُوْلَى: إلقاءُ علامةِ النُّدْبَةِ على الصِّفَةِ:

قال سيبويه في **(هذا بابُ مالا تلحقُهُ الألفُ التي تلحقُ المنــدوب)** [51] . ((وذلــك قولُك: وازيدُ الظريفُ والظريفَ، وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّهُ منعَهُ منْ أنْ **يقولَ**: الظريفاهْ،

أنَّ الظريفَ ليس بمنادًى، ولو جاز ذا **لقُلْتَ:** وازيدُ أنت الفارسُ البطلاهْ؛ لأنَّ هذا غيرُ منادًى كما أنَّ ذلك غيرُ نداءٍ، وليس هذا كقولك: وا أميرَ المؤمنيناهْ ، ولا مثل: واعبدَ قيساهْ؛ من قبل أنَّ المضاف والمضافَ إليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ منفردٍ، والمضافُ إليه هو تمامُ الاسم و مقتضاه ومن الاسم... وأمَّا يونسُ فَيُلْحِقُ الصِّفة الألف، **فيقول:** وازيدُ الظريفاهْ، وا جُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ، وزعمَ الخليلُ رحمهُ الله أنَّ هذا **خطأٌ...))** [52] .

قُلْتُ: ولم ينفردْ يونسُ فيما ذهب إليه، إذْ **قال** به أيضاً **الكوفيون**[53]، وعزاه بعضُهم إلى **الفرّاء** وَحْدَهُ[54]، وتبع يونس أيضاً **أبو الحسن بن كيسان** (ت299هـ) من البصريين[55]، واختلف فيه المتأخرون والمحدثون، فمنهم مَنْ منع[56]، ومنهم مَنْ أجازَ[57]، والحقُّ مع يونس في المسألة لورود السماع فيما قال به[58]، وما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيديُّ مدفوعٌ البتَّةَ؛ لأنَّهُ من تقديم النظر على كلام العرب.

وقد وَهِمَ الدّارسون على يونس في هذهِ المسألةِ على نحوٍ عجبٍ، ودونك ما وقفَ عليه البحثُ في تضاعيف مصنَّفاتهم على النحو الآتي:

أوّلاً: ماتوفَّرَ عليه أبو العباس المبرِّدُ (ت285هـ) في **(هذا بابُ ماتكونُ ألفُ النُّدْبَةِ تابعةً فيه)** [59] . إذْ **قالَ:** ((... وكان يونسُ يُجيزُ أنْ يُلْقى علامة الندبة على النعت، فيقول: وازيدُ الظريفاهْ، وازيداهْ أنت الفارسُ البطلاهْ، وهذا عند جميع النحويين **خطأٌ**؛ لأنَّ العلامة إنَّما تلحقُ ما لَحِقَهُ تنبيه النِّداء لمدِّ الصوت ، والنعتُ خارجٌ من ذا...))[60] .

قُلْتُ: وقد **أخطأ** أبو العباس رحمه الله على يونس أيَّما خطأ، **قال** الباحث زهير عبد المحسن سلطان: ((...وما قالَهُ المبرِّدُ يتضمَّنُ خطأً من وجهين، الأول أنَّ صواب التمثيل هو: وازيدُ أنت الفارسُ البطلاه، وهذا المثالُ احتجَّ به الخليلُ على بطلان ندبة الصِّفة، فكما لايجوزُ ندبةُ الخبر فإنَّهُ لايجوز ندبةُ الصِّفةِ، ولعلَّ هذا الخطأ يرجعُ إلى الطباعة أو التحقيق، أمَّا الوجه الثَّاني فهو أنَّ يونس لم يُجزْ ندبة الخبر حتى يقول المبرِّدُ: وهذا عند جميع النحويين خطأٌ...)) [61].

وقد وقعَ في الخطأ نفسه ابنُ الحاجب (ت646هـ)، إذ **قال:** ((... وقد نُقِلَ عن يونس أنَّهُ يُجيزُ: وازيدُ أنت الفارسُ البطلاهْ، وهذا أبعدُ...)) [62] .

ولديَّ أنَّ أبا العباس المبرِّدَ قد وقع في خطأ ثالثٍ أيضاً، وهو أنَّهُ زعمَ أنَّ ندبة النعتِ خطأٌ عند جميع النحويين، والتَّحقيقُ على خلافِ ما ادَّعاهُ كما تقدَّمَ، وقد تعقَّبَهُ بذلك أيضاً مُحَقِّقُ كتابه محمد عبد الخالق عضيمة[63] .

ثانياً: مانصَّ عليه أبو بكرٍ بن السراج (ت316هـ) في **(باب النُّدْبَةِ)** [64]. إذْ **قال:** ((... وذكر يونس: أنَّهُ لا يُستقبَحُ: وامَنْ حفر زمزماهْ؛ لأنَّ هذا معروفٌ بعينه...)) [65] . وردَّ عليه المُحَقِّقُ عبد الحسين الفتليُّ رحمَهُ الله **فقال:** ((...نسبَ ابنُ السرّاج هذا القولَ إلى يونس، وهو عند سيبويه قولُ الخليلِ؛ لأنَّهُ قال: وزعم أنَّهُ لا يُستقبَحُ: وامَنْ حفر زمزماهْ؛ لأنَّ هذا معروفٌ بعينه، والمقصودُ بـ **(زعمَ)** هو الخليلُ لا يونسُ.)) [66].!!!

قُلْتُ: على أنَّ ابن السرّاج ومحقِّقَ كتابه قد اشتركا في وَهْمٍ آخر أيضاً ويتمثَّلُ في عدم ضبطهما **(التعبير)** على وجهه، ودونك **ماقال** سيبويه: ((... وزعم أنَّهُ لا يُستقبَحُ: **وامَنْ حفر بئر زمزماهْ؛** لأنَّ هذا معروفٌ بعينه...)) [67]. !!!

ثالثاً: ما قرَّرَهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت368هـ)، إذْ **قال** رحمه الله: ((... ندبةُ الصِّفةِ قولُ يونس والكوفيين، والذي حكاهُ سيبويه عن يونس لستُ أدري: إلحاق علامة الندبة لَهُ من قياس يونس أو ممَّا حكاهُ عن العربِ فنحتجُّ لَهُ به؟ ويُقالُ: إنَّ الجمجمة هي القدحُ، و إنَّ إنساناً ضاعتْ لَهُ قدحانِ فندبهما... و قد يجوزُ أنْ تكون (جمجتيَّ الشاميتيناهْ) من جماجم العرب، يعني (ساداتهم ورؤساءهم) ...)) [68].

قُلْتُ: وما توفَّرَ عليه أبو سعيدٍ رحمه الله لم يَلْقَ لَهُ أُذناً صاغيةً عند كثيرٍ من الدارسين، إذْ أجروا عبارة (واجمجمتيَّ الشاميتيناهْ) مجرى المفروغ منه من كلام العرب[69]، وهو الحقُّ، **قال** الباحث طالب عبد الرحمن التكريتيُّ: ((... والظَّاهِرُ أنَّ هذا الذي ذكره يونس هو حكايةٌ له عن العربِ وليس تمثيلاً؛ لبعد هذا التعبير عن صيغ التمثيل المعروفة؛ ولأنَّ سببَهُ حكايةٌ ذكرها السيرافيُّ، وإلا فمنْ أين جاءتْ هذهِ الحكايةُ؟ ...)) [70].
وقال الباحث محمد فاضل صالح السامرّائيُّ في تعقُّبه لأبي سعيدٍ السيرافي أيضاً: ((...وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه وجدنا فيه العبارة الآتية: وأمَّا يونس فيلحق الصِّفة الألف ، فيقول: وازيدُ الظريفاهْ، وا جمجمتيَّ الشاميتيناهْ. ويبدو أنَّ المثال الثاني سمعه يونس من العربِ، واحتجَّ به على جواز إلحاق ألف الندبة بالصفة...)) [71]. ويعضد ذلك أنَّ يونس لم ينفردْ بإيرادِ هذا التعبير على صيغته المتقدِّم ذكرها، بل شاركه فيه الكوفيون أيضاً، ونصُّوا على أنَّهُ من مسموع كلام العربِ، وجعلوا منه حجَّةً في خلافهم مع البصريين[72]، **فقولُ** السيرافي: ((... لستُ أدري...)). تحفُّظٌ لا مسوِّغَ لَهُ.

رابعاً: ما خلص إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت377هـ)، إذْ **قال** رحمه الله: ((... ووجهُ قول يونس، **قال:** الصِّفَةُ هي الموصوفُ في المعنى، والمضافُ غيرُ المضافِ إليه، وإذا جاز أنْ تَنْدُبَ ذلك وإنْ كان غيرَهُ لم يُنْكَرْ أنْ تَنْدُبَ الصِّفَةَ ...)) [73]. وتابعَهُ على ذلك غيرُ واحدٍ من الدّارسين، **قال** أبو البركات الأنباريُّ (ت577هـ): ((... وقد ذهب الكوفيون ويونس بن حبيب البصري إلى جواز إلحاقها بالصِّفة حملاً على المضافِ إليه...)) [74]. **وقال** ابنُ الحاجب (ت646هـ) :((ومذهبُ يونس جواز ذلك، **وقالَ:** إنَّهُما كشيءٍ واحدٍ كالمضافِ والمضافِ إليه...)) [75].

قُلْتُ: وهذا الذي قرَّرُوْا عن يونس وهمٌ محضٌ منهم عليه؛ فإنَّهُ رحمه الله احتجَّ بالسَّماع وحده، ولم يحتكمْ إلى القياس على المضافِ إليه، وهو مانبَّه عليه أيضاً الباحث محمد فاضل صالح السامرائيُّ[76] ، ويشهد لذلك أنْ ليس في كلام سيبويه مايُشير إلى احتكام يونس إلى **(المضاف إليه)** في إجازته ندبةَ النعتِ[77]، و الحقُّ أنَّها من الحجج المصطنعة التي أُقْحِمَ فيها يونس إقحاماً، **قال** الباحث زهير عبد المحسن سلطان:((... وقد أجاز يونس ندبة الصِّفة فيما نقل عنه سيبويه... **فقال** يونس: وازيدُ الظريفاهْ، **على ما سمعه من قولهم: وا جمجمتيَّ الشاميتيناهْ...** وقد استفاد السيرافيُّ والأنباريُّ من تفريق الخليل بين المضافِ والمضاف إليه، والصِّفة والموصوف، وراحا يولِّدانِ الحُجَجَ لكلا الفريقينِ في جواز ندبة الصِّفةِ أو عدمه...)) [78] .

على أنَّ الباحث زهير عبد المحسن جعل يُفرِّقُ أيضاً بين ندبة الصِّفة وندبة المضاف إليه على طريقة الخليل والسيرافي وأبي البركات الأنباري[79]، وهو تفريقٌ إنْ صحَّ الاعتلالُ به فإنّما يُرَدُّ به على الكوفيين وحدهم، وليس فيه ملزمٌ ليونس البتَّة، بل ليس فيه ملزمٌ لجميع الكوفيين أيضاً؛ لأنَّ الذين نقلوا إلينا إجازة الكوفيين لندبة الصِّفة: ((... لم يُبَيِّنُوا لنا ما إذا كان ذلك مذهب الكوفيين جميعاً أو مذهب بعضهم ...)) [80]. ورجَّحَ الباحثُ زهير عبد المحسن أنْ تكونَ الإجازةُ مذهبَ أبي الحسن الكسائي (ت189هـ) وأبي زكريا الفرّاء (ت207هـ)؛ فإنَّهُما: ((... قد أخذا عنْ يونس، ولعلَّهما أخذا عَنْهُ جوازَ ندبة الصِّفة فيما أخذا من المسائل النحويَّة...)) [81] .

ومهما يَكُنْ من شيءٍ فإنَّ إلقاء علامةِ الندبةِ على **(الصِّفَةِ)** صحيحٌ فصيحٌ؛ لورود السَّماعِ به، والمُخَطِّئُ قد تعجَّلَ التَّخطئةَ.

المسألةُ الثَّانيةُ: حُكْمُ المسمَّى بجوارٍ وما يجري مجراهُ:

قال سيبويه في **(هذا بابُ ماينصرفُ وما لا ينصرفُ من بنات الياء والواو التي الياءات ُ والواواتُ منهُنَّ لاماتٌ)** [82]. : ((... وسألتُ الخليل عنْ رَجُلٍ يُسَمَّى بجوارٍ، **فقال:** هو في حال الجرِّ والرَّفْعِ بمنزلته قبل أنْ يكونَ اسماً ... وسألتُهُ عن **(قاضٍ)** اسم امرأة، **فقال:** مصروفةٌ في حال الرَّفْعِ والجرِّ... وسألتُهُ عنْ رَجُلٍ يُسَمَّى **(أعمى)**، **فقلتُ:** كيف تصنعُ به إذا حقَّرتَهُ ؟ **فقال:** أقولُ: أُعَيْمٍ، أصنعُ به ما صنعتُ به قبل أنْ يكونَ اسماً لرجُلٍ... وسألتُهُ عنْ رَجُلٍ يُسَمَّى **(يَرْمِي)**، أو **(أَرْمِي)**؟ **فقال:** أُنوِّنُهُ؛ لأنَّهُ إذا صار اسماً فهو بمنزلة قاضٍ إذا كان اسم امرأةٍ... وأمَّا يونس فكان ينظر الى كُلِّ شيءٍ من هذا إذا كان معرفةً كيف حالُ نظيرِهِ من غير المعتلِّ معرفةً، فإذا كان لا ينصرفُ لم يصرفْ، **يقولُ:** هذا جواري قد جاء، ومررتُ بجواريَ قبلُ. **وقال** الخليلُ: هذا **خطأٌ**، لو كان منْ شأنهم أنْ يقولوا هذا في موضع الجرِّ لكانوا خُلقاء أنْ يُلْزِموه الرَّفْعَ والجرَّ، إذْ صار عندهم بمنزلة غير المعتلِّ في موضع الجرِّ، ولكانوا خُلقاء أنْ ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجرِّ، فيقولوا: مررتُ بجواريَ قبلُ؛ لأنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدةٍ...

وسألتُهُ عنْ رجُلٍ يُسمَّى **(يغزُو)**، **فقال:** رأيتُ يغزيَ قبلُ، وهذا يغزٍ، وهذا يغزي زيدٍ، **وقال:** لا ينبغي لَهُ أنْ يكونَ في قولِ يونس إلاّ يغزي، وثباتُ الواو **خطأٌ**؛ لأنَّهُ ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرفٌ مضمومٌ، وإنّما هذا بناءٌ اختُصَّ به الأفعالُ...)) [83] .

قُلْتُ: وفي المسألةِ ثلاثُ ملاحظاتٍ رئيسة أنبِّهُ عليها على النحو الآتي:

الأولى: أنَّ يونس لم ينفردْ بما عزاهُ إليه سيبويه، إذْ **قال** به أيضاً عيسى بن عمر الثقفيُّ (ت149هـ)، وأبو زيدٍ الأنصاريُّ (ت215هـ) من البصريين، وأبو الحسن الكسائيُّ (ت189هـ) من الكوفيين[84] ، وعُزِي ذلك أيضاً إلى ما يُعْرَفُ لدى جمعٍ من الدّارسين بالبغداديين[85].

الثَّانيةُ: أنَّ الخلافَ في المسألةِ محصورٌ في (العلم) وحده، وزعم أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت377هـ) أنَّهُ في العلم وفي غيرِهِ، **قال** أبو حيَّان (ت745هـ) رحمه الله: ((... وما ذكره أبو عليٍّ منْ أنَّ يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنَّهُ لا تُحْذَفُ **(الياء)** إذا كان **(جوارٍ)** نكرةً ولم يُسَمَّ به، **فتقول:** هُنَّ جواري، ومررتُ بجواريَ، فلا يُنوَّنُ، وَهْمٌ وخطأٌ ومخالفةٌ للغة العرب والقرآنِ...)) [86].

وممَّنْ أنكر على أبي عليٍّ زعمَهُ هذا أبو محمَّدٍ المراديُّ (ت749هـ)، ونور الدين الأشمونيُّ (ت900هـ)، ومحمد بن عليٍّ الصبَّانُ[87] (ت1206هـ).

الثَّالثةُ: قولُ سيبويه: ((...وسألْتُهُ عنْ رَجُلٍ يُسمَّى **(يغزو)، فقال:** رأيتُ يغزيَ، وهذا يغزٍ، وهذا يغزي زيدٍ، وقال: لا ينبغي لَهُ أنْ يكونَ في قولِ **(يونس)** إلا يغزي، وثباتُ الواو **(خطأٌ)**؛ لأنَّهُ ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرفٌ مضمومٌ، وإنَّما هذا بناءٌ اخْتُصَّ به الأفعالُ...)) [88]. ليس فيه من التخطئة ليونس شيءٌ البتَّةَ، وإنَّما هي تخطئةٌ أخرى غيرُ التي مَضَتْ في أوَّلِ هذه المسألة تماماً – أعني بذلك تخطئةَ الخليلِ ليونسَ في حُكْمِ **(المُسمَّى بجوارٍ وما يجري مُجراهُ)**، وسيأتي الكلامُ عليها إنْ شاءَ الله تباركَ وتعالى بعد الفراغ من تقرير هذه الملاحظةِ التي بين يديَّ – وقد اتَّفَقَ فيها الخليلُ ويونسُ البتَّةَ على تخطئة مَنْ يلتزم (الواو) عند التسمية بـ(يغزو)، **والمقصودُ بتخطئتهما ذي الكوفيون فيما خلص إليه بعضُ الدَّارسين على ما سيأتي تقريرُهُ قريباً إنْ شاءَ الله تبارك وتعالى ،** ودونك ما **قالَ** أبو إسحاق الزجَّاجُ (ت311هـ) : ((...**إذا سمَّيْتَ رَجُلاً (يغزو) لم يَكُنْ في قول الخليل ويونس إلاّ يغزي (بالياء)**، فأمَّا الخليلُ فينوِّنُ، ويقولُ: هذا يغزٍ كما ترى، وأمَّا يونسُ فيقولُ: هذا يغزي، بغير تنوين...)) [89] . **وقال** أبو عليٍّ الفارسيُّ: ((... يقولُ يونس: يغزي، ولا تنوين؛ لأنَّهُ يجعلُهُ مثل الصَّحيحِ، إذا سُمِّيَ به من ذا لم يُنوَّنْ، نحو: يَشْكُر، **فأمَّا قلبُ (الواو) ياءاً فواجب عند الجميع**، ليصير على مثالٍ تكونُ عليه الأسماء...)) [90]. وهو ما قرَّرَهُ أيضاً مُحَقِّقُ كتابه الدكتور عوض بن حمد القوزيُّ، إذْ **قال:** ((... **إذا سمَّيْتَ رجلاً (يغزو) لم يكنْ في قول الخليل ويونس إلاَّ: هذا يغزي، بالياء،** إلاّ أنَّ الخليلَ يُنوِّنُهُ، فيقولُ أيضاً: هذا يغزٍ، وأمَّا يونسُ فلا يقولُ إلاّ: هذا يغزي، ومررتُ بيغزيَ...)) [91] .

وعزا أبو حيَّانٍ القولَ بإثبات (الواو) في نحو: يغزو، إلى الكوفيين وبعض المتأخرين، قال رحمه الله: ((... وما ذهب إليه ابنُ الطَّراوة تابعاً للكوفيين من أنَّك إذا سَمَّيْتَ بـ **(يغزو)**، لم تقلبِ الواو ياءاً، ولا الضمَّةَ كسرةً، بل تقولُ: جاءني يغزو، ورأيتُ يغزوَ، ومررتُ بيغزوَ، مخالفٌ لقول الجمهور...)) [92] .

قُلْتُ: هذا ما أردتُ أنْ أضعَهُ بين يدي هاتيك المسألة ممَّا لا غنى للدَّارسينَ عن الإلمام به ، أمَّا وجهُ الخلافِ في حُكْمِ **(المُسمَّى بجوارٍ وما يجري مُجراهُ)** والذي خطَّأَ فيه الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ يونسَ بنَ حبيبٍ فخلاصتُهُ فيما توفَّرَ عليه أبو حيَّانٍ في

قوله: ((... وما كان منه علماً فمذهبُ يونس وأبي زيدٍ وعيسى والكسائي وأهل بغداد أنَّ الفتحةَ تظهر في حالة الجرِّ كما تظهر في النَّصْبِ، ويُمْنَعُ التنوين مطلقاً، فتقول: قام جواري، ورأيتُ جواريَ، ومررتُ بجواريَ... ومذهبُ ابن أبي إسحاق وأبي عمرٍو والخليل وسيبويه وجمهور أهل البصرة أنَّهُ يُنوَّنُ رفعاً وجرّاً، وتُحْذَفُ ياؤُهُ فيهما، ويتمُّ في النَّصْبِ ولا يُنوَّنُ...)) [93]. وأوجز الصبَّانُ مذهبَ يونس ومَنْ وافقَهُ بقوله رحمه الله: ((... حاصلُ مذهبهم أنَّ المعرَّفَ تثبتُ **(ياؤُهُ)** مطلقاً، وتُسكَّنُ رفعاً لثقل الضمَّةِ ، وتُفتَحُ جرّاً ونصباً لخفَّةِ الفتحةِ.)) [94].

وانتصر لمذهب الخليل أبو الحسن الرُّمَّانيُّ (ت384هـ)، إذْ **قال** رحمه الله: ((... وقد بَيَّنَّا أنَّ قياسَهُ على **(المعتلِّ)** أولى به... وذلك يقتضي الحذف والعوض على ما بَيَّنَّا في الباب كُلِّه، فلا وجه لمعصيته مع صحَّةِ إجرائه على منهاجٍ واحدٍ.)) [95]. وتبع الرُّمَّانيَّ أيضاً فيما ذهب إليه الباحث زهير عبد المحسن سلطان، إذْ **قال:** ((... والأَوْلَى في **(المنقوص)** إجراؤُهُ على منهاجٍ واحدٍ، وذلك يقتضي حذفَ **(الياء)** و التعويضَ عنها بالتنوين في حالي الرَّفع والجرِّ، والنظرَ إلى نظيرها من الصحيح في حالة النصب ، ولا فرقَ بين معرفةٍ ونكرةٍ، وهو مذهبُ الخليل ومَنْ تبعَهُ من النحويين.)) [96].

وعندي أنَّ المسألة ليستْ من كلام العرب في شيءٍ، وأنَّها نِتَاجُ افتراضاتٍ محضةٍ من لَدُنِ النَّحويين أنفسهم، إذْ كانوا: ((... يَتَّخِذُوْنَ منها تدريباً عقلياً لتطبيق مايرون من قواعد نحويَّة...)) [97]. فالخيرُ كُلُّ الخيرِ في الإعراض عنها وعدم إيداعها في تضاعيف مصنَّفاتنا النحويَّة.

المسألةُ الثَّالثةُ: حقيقةُ إعراب (أحوى) [98] مُصغَّراً:

قال سيبويه في **(هذا بابُ تحقيرِ بناتِ الياءِ والواوِ اللاتي لاماتُهُنَّ ياءاتٌ و واواتٌ)** [99]. : ((... وأمَّا عيسى فكان يقولُ: أُحَيٌّ، ويصرفُ. وهو **خطأٌ**، لو جاز ذا لصرفْتَ **(أَصَمَّ)**؛ لأنَّهُ أخفُّ من أَحْمَرَ ، وصرفْتَ **(أَرْأَس)** إذا سمَّيتَ به ولم تَهْمِزْ، **فَقُلْتَ:** أَرَسَ. وأمَّا أبو عمرٍو فكان يقولُ: أُحَيٍّ، ولو جاز ذا لَقُلْتَ في عطاءٍ: عُطَيٍّ؛ لأنَّها ياءٌ كهذهِ الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقُلْتَ في سقايةٍ: سُقَيِّية، وشاوٍ: شُوَيٍّ، وأمَّا يونسُ فقولُهُ: هذا أُحَيٌّ كما ترى، وهو القياسُ والصَّوابُ...)) [100] .

قُلْتُ: والخلافُ الذي قرَّرهُ سيبويه رحمه الله في الباب مصروفٌ إلى تصغير **(أحوى)** على مثالِ **(أُسَيِّد)**، وليس مصروفاً البتَّةَ إلى تصغيرِهِ على مثالِ **(أُسَيْوِد)**، قال أبو

سعيدٍ السيرافيُّ: ((... وإذا صغَّرنا (**أحوى**) على قولِ مَنْ يقولُ: (**أُسَيْود**) فلا خلاف بينهم... واختلفوا على قولِ مَنْ يقولُ: (**أُسَيِّد**) ...)) [101]. وهو ملحظٌ مهمٌّ جداً أغفلَهُ بعضُ الدّارسين ممَّنْ عرض لهذهِ المسألةِ، فلم يُنبِّهْ عليه بشيءٍ[102]. !!!

وأفضلُ مَنْ توفَّرَ على شرح الخلافِ في هذه المسألة فيما بين يديَّ من المصادر هو الباحث زهير عبد المحسن سلطان، ودونك ما قال في تفصيل الكلامِ عليها: ((... فإنْ صغَّرْنا (**أحوى**) على مذهب مَنْ قال: **أُسَيْود**، فلا خلاف بين النحويين أنَّهُ: أُحَيْوٍ، في الرَّفع و الجرِّ، ورأيتُ أُحَيْوِيَ، في حال النَّصْبِ، وإنْ صغَّرْناهُ على المذهب الآخر، فإنَّهُ تجتمعُ فيه ثلاثُ ياءاتٍ، أي: أُحَيِّي، وقد اختلف النحويُّون البصريُّون فيه، فذهب سيبويه إلى أنَّهُ إذا اجتمعتْ ثلاثُ ياءاتٍ في بناء التصغير، حُذِفَتِ الأخيرةُ للتخفيف، فهو يقولُ: أُحَيٌّ، بحذف (**الياء الأخيرة**) ومنعه من الصَّرفِ؛ لأنَّ الزِّيادةَ ثابتةٌ في أوَّلِهِ، ولا يُلْتفَتُ إلى قلَّته كما لا يُلْتفَتُ إلى قلَّة (**يَضَع**).

وكان عيسى بن عمر يقولُ: أُحَيٌّ، بحذف الياء الأخيرة والصَّرف... ويبدو أنَّ عيسى كان يصرفُهُ؛ لأنَّهُ يرى أنَّهُ صار أخفَّ بسبب حذف الياء الأخيرة، وقد خطَّأهُ سيبويه؛ لأنَّهُ لو كان ذلك صحيحاً لجاز صرفُ (**أصمَّ**)؛ لأنَّهُ أخفُّ من (**أحْمَر**)، ولجاز صرفُ (**أرَسَ**) إذا سمَّيْنا به؛ لأنَّهُ أخفُّ منْ (أَرْأَس)، فسيبويه يرى أنَّ الصَّرفَ لا يجوزُ مادامتِ الزِّيادةُ ثابتةً في أوّلهِ، فلا يجوزُ أنْ نصرفَ (يَضَع) إذا سمَّيْنا به؛ لأنَّهُ وإنْ كان خفيفاً بسبب سقوط (**الواو**) منه فإنَّ وزن الفعل مازال فيه، فكذلك (**أُحَيٌّ**)؛ فإنَّ الهمزة مازالت ثابتةً في أوَّلهِ بعد التصغير؛ ولذلك لا يجوزُ صرفُهُ.

أمَّا أبو عمرٍو بن العلاء فلا يحذفُ (**الياء الأخيرة**)، ويمنعُ الصَّرْفَ، ويقولُ: هذا أُحَيٍّ، ومررتُ بأُحَيٍّ، ورأيتُ أُحَيِّيَ، فيحذفُ الياء الأخيرة في الرَّفع والجرِّ، ويُعَوِّضُ عنها بالتنوين؛ لأنَّها وقعَتْ بعد ياءٍ مكسورةٍ، وقد ردَّ عليه سيبويه ذلك، وألزمَهُ أنْ يقولَ في تصغير (**عطاءٍ**): عُطَيٍّ، وفي شاوٍ: شُوَيٍّ؛ لأنَّهُ اجتمعتْ فيه ثلاثُ ياءاتٍ أيضاً، وهو مالا يقولُهُ أبو عمرٍو ولا غيرُهُ من النحويين؛ لأنَّهُم أجمعوا على حذفِ (**الثَّالثة**) إذا كانتْ زائدةً، نحو: عطاء وكساء ، تقول في تصغيرهما: عُطَيٌّ وكُسَيٌّ، ويبدو أنَّ رأي أبي عمرٍو كان مقبولاً لدى سيبويه؛ لأنَّهُ لم يصرفْهُ، إلاّ أنَّ فيه ثقلاً بسبب عدم حذفِ الياء الثَّالثة؛ ولذلك لم يُخطِّئْهُ سيبويه.)) [103].

وقد جانبَ أبو سعيدٍ السيرافيُّ الصَّوابَ فيما عزاهُ إلى أبي العباس المبرِّد، إذْ زَعمَ أنَّ أبا العباس انتصر لعيسى بن عمر، وردَّ على سيبويه تخطئته إيَّاهُ، **قال** أبو سعيدٍ: ((... ورأيتُ أبا العباس المبرِّدَ يُبطِلُ ردَّ سيبويه عليه بأصمَّ، **قالَ**: لأنَّ (**أَصَمَّ**)، لم يذهبْ منه شيءٌ؛ لأنَّ حركةَ (**الميم الأولى**) في أصمَّ قد أُلقيتْ على الصَّادِ. وليس هذا بشيءٍ؛ لأنَّ سيبويه إنَّما أراد أنَّ الخفَّةَ مع ثبوت الزائد والمانع من الصَّرف لا تُوْجِبُ صرفَهُ، و (**أَصَمُّ**) أخفُّ من (**أَصْمَمَ**) الذي هو الأصلُ ولم يجبْ صرفُهُ، وكذلك لو سمَّينا رجلاً بـ (**يَضَعُ**) و(**يَعِدُ**) لم نصرفْهُ وإنْ كان قد سقط حرفٌ من وزن الفعل...)) [104].

وتبع أبا سعيدٍ فيما عزاهُ إلى أبي العباس المبرِّد الأعلمُ الشنتمريُّ أيضاً[105]، وهو وهمٌ محضٌ منهما على المبرِّد، والحقُّ أنَّهُ على مذهب سيبويه، إذْ قال رحمه الله: ((...فعلى هذا تقولُ في تصغير (**أَحْوَى**): أُحَيٌّ فاعلمْ، على قولك: أُسَيِّد، ومَنْ **قال**: أُسَيْوِد، قال: أُحَيْوٍ فاعلمْ.)) [106]. بل إنَّهُ **قال** أيضاً: ((... وتقولُ في تصغير (**أَحْوَى**): أُحَيٌّ، في قول مَنْ قال في (**أسود**): أُسَيِّد، وهو الوجهُ الجيِّدُ...)) [107]. ويزادُ على ذلك أنَّ تخطئة المبرِّد لسيبويه وانتصارَهُ لعيسى بن عمر لم تردْ في (**مسائل الغلط**) البتَّةَ، وهو ما نبَّهَ عليه أيضاً المُحَقِّقُ محمد عبد الخالق عضيمة[108] .

والمختارُ عند ذوي التَّحقيق أنَّ مذهب سيبويه في تصغير (أحوى) أولى من مذهب شيخه عيسى بن عمر، **قال** رضيُّ الدِّين الاستراباذيُّ (ت686هـ) رحمه الله: ((... والأَوْلَى قولُ سيبويه ، ألا ترى أنَّك لا تصرفُ نحو: يَعِد ويَضَع، علماً وإنْ كان قد سقط حرفٌ من وزن الفعلِ...)) [109]. واختارَهُ أيضاً من الدارسين المحدثين الباحث حامد معن؛ لبعدِهِ عن التكلُّفِ وسهولته في التقدير فيما يزعمُ[110]، وعندي أنَّ جميعَ المذاهبِ لا دليلَ عليها منْ كلام العرب، فليس بعضُها أَوْلَى من بعضٍ.

المسألةُ الرَّابعةُ : إدخالُ (النُّون الخفيفة) على الفِعْلِ المُسندِ إلى ألفِ الاثنين ونون النُّسوة:

قال سيبويه رحمه اللهُ في (**هذا بابُ النُّون الثَّقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النِّساء**) [111]: ((فإذا أدخلْتَ الثَّقيلةَ في فعل الاثنين ثبتتِ الألفُ التي قبلها ، **وذلك قولك**: لاتَفْعَلانِّ ذلك... **وتقولُ**: افْعَلانِّ ذلك، وهل تَفْعَلانِّ ذلك، فنون الرَّفع تذهبُ هاهنا كما ذهبتْ في فعل الجميع، وإنَّما تثبتُ الألفُ هاهنا في كلامهم ؛ لأنَّهُ قد يكون بعد الألف حرفٌ ساكنٌ إذا كان مدغماً في حرفٍ من موضعه... **وقال** الخليلُ: إذا أردت الخفيفة في

فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُردِ الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل و الوقف؛ لأنَّهُ لا يكون بعد الألف حرفٌ ساكنٌ ليس بمُدْغَمٍ. ولا تحذفِ الألف فيلتبسَ فعلُ الواحد و الاثنين، وذلك **قولُك:** اضربا، وأنت تريدُ النون، **وكذلك لو قُلْتَ:** اضْرِبَانِي واضْـرِبَا نُعْمَـانَ، لا تَرُدَّنَّ الخفيفة، **ولا تَقُلْ** : ذا موضع إدغامٍ فأرُدَّها؛ لأنَّها قد ثبتَتْ مُدغمةً. والـردُّ **(خطـأٌ)** هاهنا؛ إذْ كان محذوفاً في الوصل والوقف إذا لم تُتْبِعْهُ كلاماً ، وكيف تـردُّهُ وأنـت لـو جمعْتَ هذه النون إلى نونٍ ثانيةٍ لاعتلَّتْ وأُدْغِمَتْ، وحُذِفَتْ في قول بعضِ العـرب، فـإذا كُفُوا مَؤُنَتَها لم يكونوا ليردُّوها إلى ما يستثقلون...)) [112].

قُلْتُ: وما ذكره سيبويه عن الخليل رحمه الله مقدِّمةٌ من أبي بشرٍ لتقرير خطـأ يونس وغيره من النحويين في مذهب الخليل؛ فإنَّ سيبويه رحمه اللهُ قال بعـد ذا: ((... وأمَّا يونسُ وناسٌ من النحويين فيقولون: اضْرِبَانْ زيداً ، واضْرِبْنَانْ زيداً، فهذا لـم تَقُلْـهُ العربُ، وليس لَهُ نظيرٌ في كلامها. لايقعُ بعد الألف ساكنٌ إلاّ أنْ يُدْغَمَ....)) [113].

وقولُ سيبويه: ((... فهذا لم تَقُلْهُ العربُ، وليس له نظيرٌ في كلامها...)). اعتلالٌ منه لما قرَّرَهُ شيخُهُ الخليلُ من أنَّهُ: **((... لا يكونُ بعـد الألـف حـرفٌ سـاكنٌ لـيس بمُدْغَمٍ...))**. وهو تقريرٌ لَزِمَهُ سيبويه أيضاً في ذيلِ اعتلاله هذا، **فقال: ((... لا يقعُ بعـد الألفِ ساكنٌ إلا أنْ يُدْغَمَ...))**.

وقولهُ رحمه اللهُ: ((...وناسٌ من النحويين...)). إلماعٌ منه إلى **(الكوفيين)** فيمـا توفَّرَ عليه الدَّارسون وخلصوا إليه[114]، **حاشا أبا الحسن الكسائيَّ رحمه اللهُ فإنَّهُ علـى غير مقالة أصحابه في ذي المسألة**[115].

والحقُّ أنَّ الخليل وسيبويه متعجِّلان فيما أقرَّاهُ أيَّما عجلةٍ ، وقاصرٌ ما هما عليـه سماعاً وتحقيقاً ؛ **أمَّا وجهُ قصورهِ (سماعاً)** فلثبوت النظير في فصيح الكلام ، ومنه على سبيل التمثيل ما يأتي:

1- قراءةُ **(وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي)** بإسكان **(الياء)** من (محياي) [116] ، من قوله تعـالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾. [الأنعام، الآية 162].

2- قراءةُ **(هداي)** بإسكان الياء أيضاً[117] على نحو ما مضى في أختها (محياي) ، مـن قوله تعالى: ﴿ **قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾. [البقرة، الآية 38].

3- قراءةُ (**وَٱلَّٰٓـِٔي**): واللاَّيْ[118]، من قولـه تعـالى: ﴿ **وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ** ﴾.[الطلاق،الآية 4].

4- قراءةُ (**وَلَا تَتَّبِعَآنِّ**) بسكون (**النُّون**) وبتباينٍ أيضاً في تخفيف (**التَّاء**) وتشديدها[119]، من قوله تعالى: ﴿ **قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ** ﴾. [يونس،الآية89].

5- قراءةُ (**ءَأَنذَرۡتَهُم**) بقلب الهمزة الثانية (**ألفاً**) مع سكون (**النُّون**) التي بعدها[120]، من قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ** ﴾. [البقرة، الآية6].

6- قراءةُ (**هَٰٓؤُلَآءِ**) بسكون الهمزة، مع أنَّ (**الألف**) قبلها ساكنةٌ[121]، من قوله تعالى : ﴿ **وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ** ﴾. [البقرة، الآية31].

7- قراءةُ الجميع في (**كٓهيعٓصٓ**)، فإنَّ فيها التقاء الساكنين ثلاث مرَّات، وليس ثانيهما مدغماً في مثله[122]، من قوله تعالى: ﴿**كٓهيعٓصٓ** ﴾. [مريم، الآية1].

8- قول العرب فيما حُكِيَ عنهم: **التقتْ حلقتا البطانِ، وله ثُنْثا المالِ**[123]:

((...بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة...)) [124].

قُلْتُ : فثبتَ بذا عدمُ وجاهةِ ما زعمَهُ الخليلُ في قولِهِ: ((... لا يكونُ بعدَ الألفِ حرفٌ ساكنٌ ليس بِمُدْغَمٍ...)).!!

وعدمُ وجاهة مازعمَهُ سيبويه أيضاً في قولِهِ: ((... وليس لَهُ نظيرٌ في كلامها...)).!!

وأمَّا وجهُ قصورِهِ (تحقيقاً)، ففيما توفَّرَ على تقريره أهل الفحص والنظر ، **إذْ قال أبو محمَّدٍ مكي بن أبي طالب القيسيُّ رحمه اللهُ (ت437هـ)**: ((...والجمعُ بين ساكنين جائزٌ إذا كان الأوَّلُ حرفَ مدٍّ ولينٍ؛ لأنَّ المدَّ الذي فيه يقومُ مقامَ حركةٍ يُستراَحُ عليها ، فيفصل بين السَّاكنين.)) [125].

وقال عبد القاهر الجرجانيُّ رحمه اللهُ (ت471هـ): ((... والقولُ عندي إنَّ هذا لا يقبحُ كُلَّ القبحِ ؛ لأجل أنَّ في (**الألف**) فرطَ مدٍّ، والمدُّ يقومُ مقامَ الحركةِ، وإذا حَسُنَ اللَّفظُ جاز اجتماعُ السَّاكنينِ، وإنَّما امتنع منه النحويُّون لقلَّته في كلامهم...)) [126].

وقال أبو البقاء العكبريُّ رحمه اللهُ (ت616هـ) : ((...قولُهُ تعالى: **{ومحياي}**. الجمهورُ على فتح **(الياء)**... وقُرِئ بإسكانها كما تُسَكَّنُ في **(أَنِّي)** ونحوه ، وجاز ذلك وإن كان قبلها ساكنٌ ؛ لأنَّ المدَّةَ تفصلُ بينهما...)) [127].

ومن ذلك أيضاً ما توفَّر عليه خالد الأزهريُّ (ت 905هـ) ، إذ قال رحمه الله: ((... المجيزُ لوقوع الخفيفة بعد (الألف) هو يونسُ والكوفيون، وهم القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة. قال الشاطبيُّ: والحجَّةُ لهم فيما ذهبوا إليه ، أنَّ الخفيفة مخفَّفةٌ من الثقيلة ، وقد أجمع الجميعُ على أنَّ الثَّقيلةَ تدخلُ هنا بعد (الألف)، فكذا الخفيفةُ. أ هـ. فهذا فرعٌ جارٍ على أصلهم.)) [128]

وممَّا ينبغي التنبيهُ عليه أنَّ الإجحاف بحقِّ يونس بن حبيب رحمه اللهُ لم يقفْ عند هذا الحدِّ، إذْ **وَهِمَ** الدَّارسون عليه وعلى غيره في أمورٍ أُخَرَ أيضاً، وقد فصَّلْتُ الكلامَ عليها في **(أطروحتي للدكتوراه)** [129] ، وليس بي حاجةٌ هاهنا إلى اجترارِ ما مضى استيفاؤه هناك.

والخلاصة: أنَّ يونس ومَنْ مَعَهُ على صوابٍ خالصٍ فيما ذهبوا إليه؛ لثبوت النظير فيما قالوا؛ ولإجازة التَّحقيق ما أقرُّوا.

ولي في خاتمة هذه المسألة ملاحظتان أوردهما على الخليل بن أحمد على النحو الآتي:

الأولى: قول الخليل رحمه اللهُ: ((...إذا أردتَ الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُرِدِ الخفيفة في فعل الاثنين...)). لُغْزٌ دفع أبا سعيدٍ السيرافيَّ إلى تفسيره **(بالنقل)** لا بالمباشرة ، إذْ **قال** أبو سعيدٍ: ((...فقال قائلٌ: وكيف يجوزُ أنْ تريدَ **(الخفيفةَ)** وأنت لا تُجيزُ دخولها بوجهٍ على فعل الاثنين؟ فإنَّ الجواب في ذلك **(على ما ذكره بعضُ أصحابنا)** أنَّ رَجُلاً لا يكون من عادته إدخالُ **(النُّون)** في فعل الواحد والجماعة بضربٍ ممَّا ينويه من التوكيد إذا أمر، فإذا عرف له فعل الاثنين فأراد ذلك التوكيد لم يتجاوزْ لفظ الاثنين بلا توكيدٍ، وإنْ أراد التوكيد الذي جرتْ عادتُهُ به وما قد عرف منه يغني عن إظهار ذلك في هذا الفعل، إنْ كان لا يجوز إدخاله فيه...)) [130].

قُلْتُ: وظاهرٌ جدّاً أنَّ الأخذ بمذهب يونس ومَنْ تبعَهُ من النحويين **رحمهم الله جميعاً** أيسرُ وأسهلُ ؛ لصحَّتِهِ سماعاً وتحقيقاً، وليس بنا حاجةٌ إلى عسر: ((...إذا أردتَ الخفيفة...كان بمنزلته إذا لم تُرِدِ الخفيفة...)).!!!

الثَّانيةُ: قولُهُ أيضاً رحمه اللهُ: ((... وكذلك لو قُلْتَ: اضْرِبَانِي واضْرِبَا نُعْمَانَ، لاتَرُدَّنَّ الخفيفة... والردُّ خطأٌ...)). مبالغةٌ منه في المنع عجيبةٌ، وقد تعقَّبَهُ فيها نورُ الدِّين الأشمونيُّ (ت900هـ)، فقال رحمه اللهُ : ((... والثَّاني: هل يجوزُ لحاقُ الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تُدْغَمُ فيه على مذهب البصريين، نحو: اضْرِبَا نُعْمَانَ؟ . **قال** الشَّيخُ أبو حيَّانٍ: نصَّ بعضُهم على المنع، ويمكنُ أنْ يُقَالَ: يجوزُ...)) [131].

قُلْتُ: وقولُ الأشموني: ((...إذا كان بعدها ماتُدْغَمُ فيه على مذهب البصريين...)). تنبيهٌ منه على ماقرَّرَهُ الخليلُ في قوله: ((...**لأنَّهُ لا يكونُ بعد الألف حرفٌ ساكنٌ ليس بمُدْغَمٍ...**)). وعلى ماقرَّرَهُ سيبويه في قوله: ((... **لايقعُ بعد الألف ساكنٌ إلاّ أنْ يُدْغَمَ...**)). **قال الصبَّانُ: ((... قولُهُ: ويمكنُ أنْ يُقَالَ: يجوزُ. لأنَّ السَّاكنَ الثَّاني مُدْغَمٌ فيه...))** [132].

المبحثُ الثَّالثُ

خاطِئُ سيبويه في مزاعم شيوخه

من التَّواضعِ بمكانٍ أنْ ينصَّ سيبويه على أنَّهُ من المُخطَّئين أيضاً في بعض مسائل علم العربيَّة، شأنُهُ في ذلك شأنُ مَنْ توفَّرَ على تقرير أخطائهم في تضاعيف أبواب كتابه ، فكان ذا منه مثلاً شامخاً في الأمانة العلميَّة والتنكُّرِ للذَّاتِ، والموضعُ الذي خُطِّئَ فيه سيبويه يتيمٌ في بابه ، وإليك تفصيل هذا الخطأ ولُبَاب التَّحقيق فيه في ضوء المسألةِ الآتية:

الرَّفْعُ على التَّرَحُّمِ

قال سيبويه في (**هذا بابُ ما يجري من الشَّتم مجرى التَّعظيم وما أشبهَهُ**)[133]. : ((... ومِنْ هذا الترحُّمُ، والترحُّمُ يكونُ بالمسكين والبائس ونحوهِ، ولا يكونُ بكُلِّ صفةٍ ولا كُلِّ اسمٍ، ولكنْ ترحَّمْ بما ترحَّمُ به العربُ، وزعم الخليلُ أنَّهُ **يقولُ**: مررتُ به المسكينِ، على البدلِ، وفيه معنى الترحُّمِ، وبدلُهُ كبدلِ: مررتُ به أخيك... وكان الخليلُ **يقولُ**: إنْ شئتَ رفعتَهُ من وجهين، فقلْتَ: مررتُ به البائسُ، كأنَّهُ لمَّا **قال**: مررتُ به، **قال**: المسكينُ هو، كما يقولُ مبتدئاً: المسكينُ هو ، والبائسُ أنت، وإنْ شاء **قال**: مررتُ به المسكينُ هو، والبائسُ أنت، وإنْ شاء **قال**: مررتُ به المسكينَ... وفيه معنى الترحُّمِ... **وقال** أيضاً: يكونُ مررتُ به المسكينُ، على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة: لقيتُهُ عبدُ الله، إذا أراد: عبدُ الله لقيتُهُ، وهذا في الشِّعر كثيرٌ ... وأمَّا يونسُ فزعم أنَّهُ ليس يَرْفَعُ شيئاً من الترحُّمِ على إضمار شيءٍ يَرْفَعُ، ولكنَّهُ إنْ **قال**: ضربتُهُ ، لم يَقُلْ أبداً إلا المسكينَ، يحملُهُ على

الفعلِ، وإنْ **قال:** ضرباني، **قال:** المسكينانِ، حملَهُ أيضاً على الفعلِ، وكذلك: مررتُ به المسكينِ، يحملُ الرَّفعَ على الرَّفعِ، والجرَّ على الجرِّ، والنَّصْبَ على النَّصْبِ، ويزعُمُ أنَّ الرَّفعَ الذي فسَّرْنا **(خطأٌ)**، وهو قولُ الخليلِ رحمه الله وابن أبي إسحاق.)) [134] .

قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ: ((... **وإنَّما رأى يونس ذلك خطأً**؛ لأنَّهُ يحتاجُ إلى إضمارٍ وحذفٍ، فإذا كان إيضاحُهُ وبيانُهُ يستغني عن إضمارٍ وحذفٍ، كان حملُهُ على ما حضر من الكلام أولى... والخليلُ وابنُ أبي إسحاق ذهبا إلى أنَّ الرَّفع في باب التعظيم وباب الشتم قد جاء وهو كثيرٌ، وحملا هذا عليه...)) [135]. **وقال** الاستراباذيُّ: ((... ويونسُ أَوْجَبَ الإتباعَ في الترحُّمِ، إمَّا على النَّعْتِ فيما أَمْكَنَ، وإمَّا على البدلِ فيما لم يُمْكِنْ، نحو: رأيتُهُ البائسَ ، ومررتُ بهِ المسكينِ، والخليلُ أجاز قطعَهُ رفعاً ونصباً كما في المدح والذمِّ...)) [136] .

قُلْتُ: ولي على ماتمَّ تقريرُهُ في المسألة جملةٌ من الملاحظاتِ المهمَّةِ جدّاً أوردُها على النحو الآتي:

الأولى: قولُ سيبويه: ((... ويزعمُ أنَّ الرَّفعَ الذي فسَّرْنا خطأٌ، وهو قولُ الخليل رحمه الله وابنِ أبي إسحاق.)). ظاهِرٌ جدّاً في أنَّ تخطئة يونس لتلميذِهِ سيبويه محصورةٌ في **(المتابعة)** ليس غيرُ؛ لأنَّ المذهبَ مذهبُ غيرِهِ، وسيبويه رحمه الله متابعٌ لهما فيما أقرَّاهُ فحسبُ ، على أنَّ **قولَ** سيبويه: ((... ويزعمُ أنَّ الرَّفعَ الذي فسَّرْنا خطأٌ...)). وهمٌ منه محضٌ في التَّعبير؛ لأنَّ هذهِ المقالةَ إنَّما تنصرفُ إلى نحو: ضرباني المسكينانِ، ولا تنصرفُ البتَّةَ إلى نحو: ضربتُهُ المسكينَ، ومررتُ به المسكينِ، فإنَّ الرَّفعَ في نحو: ضرباني المسكينان، ممَّا لا خلاف في إجازته، وإنَّما الخلافُ في تفسيرِهِ، وعبارةُ سيبويه تصدقُ على هذا وحده، ولا تصدقُ على نحو: ضربتُهُ المسكينَ، ومررتُ به المسكينِ؛ لأنَّ الرَّفعَ فيهما ممتنعٌ البتَّةَ عند يونس قولاً وتفسيراً، والصَّوابُ أنْ يقولَ سيبويه: ويزعمُ أنَّ الرَّفْعَ الذي أجزنا وفسَّرْنا خطأٌ، لتنصرف عبارةُ سيبويه إلى الصُّوَرِ كُلِّها بلا تخلُّفٍ.

الثَّانيةُ: ظاهِرُ قول سيبويه: ((... وأمَّا يونسُ فزعم أنَّهُ ليس يَرْفَعُ شيئاً من الترحُّمِ على إضمار شيءٍ يَرْفَعُ...)). أنَّ تخطئة يونس محصورةٌ في الحملِ على (الإضمار) وَحْدَهُ، وليس منها في شيءٍ قولُ الخليلِ الآخرُ فيما نقلَهُ عنه سيبويه: ((...وقال أيضاً : يكونُ مررتُ به المسكينُ، على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة: لقيتُهُ عبدُ اللهِ ، إذا أراد: عبدُ الله لقيتُهُ، وهذا في الشِّعر كثيرٌ...)).

والحقُّ أنَّ هناك ما يدحضُ هذا الإلماع من كلام سيبويه، إذْ وردَ في الرواية أنَّ سيبويه سأل يونس، **فقال** لَهُ: ((... كيف تقولُ: مررتُ به المسكين؟ **فقال**: جائزٌ أنْ أجرَّهُ على البدلِ من الهاء، **قال** فقال لَهُ: فمررتُ به المسكينُ، على معنى: المسكينُ مررتُ به، **فقال**: **هذا خطأٌ**؛ لأنَّ المضمر قبل الظاهر، **قال** فقال لَهُ: إنَّ الخليل أجاز ذلك ، وأنشد فيها أبياتاً، **فقال**: **هو خطأٌ**، فغمَّني ذلك...)) [137].

الثَّالِثَةُ: ظاهِرُ قول سيبويه: ((... ولكنَّهُ إنْ **قال**: ضربتُهُ، لم يَقُلْ أبداً إلا المسكينَ، يحملُهُ على الفعلِ، وإنْ **قال**: ضرباني، **قال**: المسكينان، حملَهُ أيضاً على الفعل، وكذلك: مررتُ به المسكينِ، يحملُ الرَّفعَ على الرَّفعِ، والجرَّ على الجرِّ، والنَّصْبَ على النَّصْبِ...)). أنَّ الإتباعَ متعيِّنٌ في الجميع عند يونس، وهو ماخلص إليه أيضاً الاستراباذيُّ ، إذْ **قال**: ((... ويونس أوجبَ الإتباعَ في الترحُّمِ ... نحو: رأيتُهُ البائسَ، ومررتُ به المسكينِ...)) [138] .

وذهب إليه من المحدثين الباحث طالب عبد الرحمن التكريتيُّ، إذْ **قال أيضاً**: ((... فإذا **قال**: ضرباني المسكينانِ، لم يكُنِ الرّافعُ للاسم ضميراً، على تقدير: هما المسكينانِ، بل الرَّافعُ عندهُ هو **(التبعيَّةُ)** على البدليَّةِ، وإذا قال: ضربتُهُ، لم يَقُلْ إلاّ المسكينَ، وإذا **قال**: مررتُ بهِ، لم يَقُلْ إلاّ المسكينِ ...)) [139].

قُلْتُ: وهو وَهْمٌ عجيبٌ منهما على يونس رحمه الله، أوقعهما فيه تقريرُ سيبويه في مَنْقُوْلِهِ عَنْهُ ، والحقُّ أنَّ الحملَ على **(الإتباع)** ليس متساوياً في الجميع من حيثُ تعيُّنُهُ عند يونس؛ لقولِ سيبويه قبل أسطرٍ من مقالته هذهِ: ((... وأمَّا يونسُ فيقولُ: مررْتُ بهِ المسكينَ، على قولهِ: مررتُ به مسكيناً، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّهُ لا ينبغي أنْ يجعلَهُ حالاً ويَدْخُلَ فيه الألفُ واللاَّمُ...)) [140]. وحاصلُ ذلك أنَّ جملةَ: **(مررتُ به المسكين)**، ليستْ منْ خالص **(الإتباع)** المفروغ منه في مذهب يونس، فكيف يوردُها سيبويه فيما يتعيَّنُ فيه الجرُّ لدى شيخه، ويعطفُها على عبارة: ((... لم يَقُلْ أبداً...)).؟!!!

وقد يقالُ: إنَّ عبارة سيبويه: ((... **لم يَقُلْ أبداً**...)). مصروفةٌ إلى نحو: **ضرباني المسكينانِ، وضربتُهُ المسكينَ**، وليس منها في شيءٍ جُمْلَةُ: **(مررتُ به المسكين)**؛ لأنَّ سيبويه قد قرَّرَ فيها النَّصْبَ على الحال أيضاً ليونس ، فَعُلِمَ بذلك أنَّ العبارةَ مقيَّدةٌ لا مطلقةٌ ، ومَعَهُ يبطلُ الإشكالُ جملةً وتفصيلاً.

والجوابُ عن ذلك من الوجهينِ الآتيينِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ المعترضَ قد غلَّط سيبويه أيضاً مِنْ حيثُ لا يشعر ؛ لأنَّ في ثبوتِ انصرافِ عبارة: ((... **لم يَقُلْ أبداً...**)) . إلى غير جملة: مررتُ به المسكينِ، إفساداً لقوله سيبويه: ((... وكذلك : مررتُ بهِ المسكينِ، يحملُ الرَّفعَ على الرَّفعِ، والجرَّ على الجرِّ، والنَّصْبَ على النَّصْبِ...)). إذ يجبُ مع هذا القيد أنْ يقولَ سيبويه: وأمَّا نحو: (مررتُ به المسكينِ) فَيُجِيزُ فيه يونسُ حملَ الجرِّ على الجرِّ، والنَّصْبَ على قوله: مسكيناً ، كما ذكرنا. وسيبويه فيما مضى من كلامهِ لم يصرفْ بهذا القيد عبارةَ: ((... **لم يَقُلْ أبداً...**)) . عن نحو : مررتُ به المسكينِ، فثبتَ بذا أنَّهُ قد وَهِمَ في التقرير، ولَزِمَهُ الإشكالُ جملةً وتفصيلاً.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ وجوب الإتباع في الجميع هو ما فَهِمَهُ غيري أيضاً من كلام سيبويه على نحو ما تقدَّمَ في مقالتي الاستراباذي و الباحث طالب التكريتي، وفي ذلك دليلٌ بيِّنٌ على أنَّ جملةَ: (مررتُ به المسكينِ)، غيرُ مستثناةٍ من عبارة سيبويه: ((... لم يَقُلْ أبداً...)). فالإشكالُ معقولٌ جدّاً ولا يدفعُهُ إلاّ مكابرٌ.

وقد يُقالُ أيضاً: إنَّ عبارة: ((...**لم يَقُلْ أبداً...**)) . مصروفةٌ إلى الرَّفعِ وحده؛ لقول سيبويه قبلها: ((... وأمَّا يونس فزعمَ أنَّهُ ليس يرفعُ شيئاً من الترحُّمِ على إضمار شيءٍ يَرْفَعُ...)). **والجوابُ**: أنَّ إنكار يونس للرَّفع على (الإضمار) مفروغٌ منه البتَّةَ ، وليس الكلامُ عليه حتى يَرِدَ مِثْلُ هذا الاعتراض ، وإنَّما الكلامُ على تعيُّنِ (**الإتباع**) في جملة: (مررتُ به المسكينِ)، وإجرائه فيها مساوياً لمجراه في غيرها على نحو ما مضى الحديثُ عنه مفصّلاً فيما سبق.

ثُمَّ إنَّ في ذلك تسليماً على أنَّ جملة: ضربتُهُ المسكينَ، غيرُ مفروغٍ (**الإتباعُ**) فيها أيضاً؛ لجواز حمل النَّصْبِ فيها على (**الحال**) لا (**البدلية**) ، على تقدير: مسكيناً، وفي هذا مشكل آخر يَرِدُ على سيبويه في تقريره مذهب يونس!!!

الرَّابعةُ: ظاهِرُ قول سيبويه: ((... ويزعُمُ أنَّ الرَّفعَ الذي فسَّرْنا خطأٌ، وهو قولُ الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق.)).

أنَّ الرَّفعَ على (**الإضمار**) ، والرَّفعَ على معنى (**التقديم**) من خالص مذهبي الخليل وابن أبي إسحاق معاً في المسألة، والحقُّ أنَّ الرَّفعَ على (**الإضمار**) من خالصِ مذهب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وحده (ت 127هـ)، والخليلُ متابعٌ لَهُ في ذلك[141]، أمَّا الرَّفعُ على معنى (**التقديم**) فظاهِرُ كلام سيبويه المتقدِّم في أوَّلِ هذه المسألة يُلْمِعُ إلى أنَّهُ

من إبداع الخليل وحده، ويشهدُ لذلك أيضاً ما احتجَّ به سيبويه على يونس في **(الروايــة)** التي تقدَّمَ العرضُ لها فيما سبق: ((... **قال** فقال لَهُ: فمررتُ به المسكينُ، علــى معنــى: المسكينُ مررتُ به، فقال: **هذا خطأٌ... قال** فقال لَهُ : إنَّ الخليل أجاز ذلك، وأنشــد فيهــا أبياتاً ، فقال: **هو خطأٌ**، فغمَّني ذلك...)). ويبدو أنَّ سيبويه لم يعبأْ بتخطئة يونس للخليــل رحمه الله فيما أجازَهُ، حيثُ أيَّدَ الخليلَ في **(الكتاب)** بما ورد في **(الرواية نفسها) ، فقــال** رحمه الله : ((... وهذا في الشِّعر كثيرٌ.)) [142] .

الخامسةُ: قولُ الاستراباذي في تقرير مذهب يونس: ((... ويونسُ أَوْجَبَ الإتبــاعَ في الترحُّمِ، إمَّا على النَّعْتِ فيما أمكنَ ، وإمَّا على البدلِ فيما لم يُمْكِنْ...)). مصروفٌ إلى نوع المتبوع، فإنْ كان اسماً ظاهراً فالإتباعُ على النَّعْتِ، وإنْ كان مضمراً فالإتباعُ علــى البدل، وليس من مذهب يونس في شيءٍ نعتُ المضمرِ بالظَّاهرِ، **فإنَّ ذلك ممَّا قد حكي عن أبي الحسن الكسائي وحده**[143].

السَّادِسَةُ: قولُ سيبويه: ((يحملُ الرَّفعَ على الرَّفعِ، والجرَّ على الجرِّ، والنَّصْــبَ على النَّصْبِ...)). أصلٌ لانزاعَ فيه عند جميع أطراف المســألة؛ لأنَّــهُ مــن **(الإتبــاع)** الصِّرف ، ولازمُ ذلك أنَّ الخلافَ محصورٌ في التفريع عليه عرضاً المتأتِّي من مســموع كلام العرب ، فليس من الحقِّ في شيءٍ أنْ يمنع سيبويه مجيء الحال من المعرفة **بقوله:** ((... وهذا لا يجوزُ...)) [144]. لورود السَّماع به، وليس من الصَّواب أيضاً في شيءٍ أنْ يتنكَّبَ يونس للرفع على معنى (التَّقديم) ؛ فإنَّهُ أسلوبٌ عربيٌّ فصيحٌ البتَّةَ ، ووافرُ الشَّواهد في كلام العرب فيما قرَّرَهُ سيبويه ، إذْ قال في الاحتجاج لَهُ: ((... وهــذا فــي الشِّــعر كثيرٌ.)) [145]. وليس من التَّحقيق أيضاً في شيءٍ أنْ يخطِّئ يونسُ الرَّفْعَ علــى معنيــي التَّعظيمِ والشَّتمِ ؛ فإنَّهُ أيضاً أسلوبٌ فصيحٌ صحيحٌ فيما قرَّرَهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ في قولــه رحمه اللهُ : ((... والخليلُ وابنُ أبي إسحاق ذهبا إلى أنَّ الرَّفع في باب التَّعظــيم وبــابِ الشَّتم قد جاء وهو كثيرٌ، وحملا هذا عليه...)) [146].

ولو أنَّ الجميع احتكم إلى السَّماع وحده لما كان للتخطئة والمنع ملزمٌ ولا مســكةٌ البتَّة.

وبَعْــــــدُ:

فأحسبُ أنَّني قد بذلْتُ الوسعَ في دراستي هذه فــي الجمــع والتفصــيل والنظــر والتَّحقيق، وعلى ربِّي أتوكَّلُ وإليه أُنيبُ، والحمدُ لله رضاء نفسه، والصَّلاةُ والسَّلامُ علــى

أكرم خلق الله كلِّهم أجمعين المصطفى محمد وآله المُخْلَصِيْنَ، ولاسيّما كريمُ آل محمد صاحبُ البركات في هذا البحث الحسنُ بنُ عليٍّ عليهما أزكى التحيّات والصلوات والتسليم.

الخاتمة

تيسَّرَ لي – ولله الحمدُ – أن أخلُصَ من غور ما فصَّلْتُ الكلامَ عليه وتحرَّيتُ التحقيق والنقد فيه إلى جملةٍ من النتائج العلميَّة أُوجزُ طرفاً منها في ضوء النقاط الآتية:

الأولى: أنَّ ما توفَّرَ عليه أبو بشرٍ سيبويه رحمه الله من **(التخطئة)** في تضاعيف كتابه يسيرٌ جدّاً ومتواضعٌ، وقد تناثر هنا وهناك في أبوابٍ معدوداتٍ على وجهٍ لايكادُ الباحثُ يشعرُ معه بحماسةٍ مفرطةٍ لدى سيبويه في مهاجمة مذاهب غيره من علماء العربيَّة ، وهو أمرٌ إنْ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على دماثة خُلُقِ هذا الرَّجُلِ قُبالة العلماء رحمهم الله جميعاً.

الثَّانيةُ: تحصَّل لي بالفحص الدَّقيق أنَّ النحويين **(المجهولين)** الَّذين نبَّه أبو بشرٍ على أخطائهم في كتابه منهم **(كوفيُّوْنَ)** فيما قرَّرَهُ الدَّارسون و خلصوا إليه، ومنهم أيضاً نحويُّوْنَ **(غامضون)** لم يُفْصِحْ عنهم أحدٌ بشيءٍ البتَّة، ومالا أَجِدُ له جواباً هو إعراض سيبويه عن تسمية هؤلاء النحويين الّذين نَبَّهَ على أخطائهم في تضاعيف كتابه، مع أنَّهُ رحمه الله صرَّحَ بأسماء مشايخه الَّذين أخطؤوا ، بل إنَّهُ أيضاً صرَّحَ بتخطئة بعض مشايخه إيَّاهُ. !!!

الثَّالثةُ: تحصَّل لي بالفحص الدَّقيق أيضاً أنَّ سيبويه لم يجرؤْ على تخطئة مشايخه الَّذين أخذ العلمَ عنهم إلا في موضعٍ يتيمٍ خطَّأَ فيه شيخه عيسى بن عمر الثقفيَّ (ت 149هـ)، وعزا التخطئة في غير ذا الموضع إلى شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في بعض ردود الخليل بن أحمد على يونس بن حبيب الضبِّي (ت 182هـ) ومخالفاته إياه، ومن الأطروفة بمكانٍ أنَّ سيبويه نَفْسَهُ لم يُخطِّأْ من لدن أحدٍمن مشايخه إلا في موضعٍ يتيمٍ عزيزٍ أيضاً توفَّر فيه يونس بن حبيب – فيما نقلَهُ عنه سيبويه– على تخطئة أبي بشرٍ للمتابعة لا للرّأي.

الرَّابعةُ: ثبت لديَّ أيضاً بالتحقيق المتأنِّي أنَّ مسائل **(الخطأ)** المبثوثة في تضاعيف كتاب سيبويه رحمه الله ليستْ على حالٍ واحدةٍ ، إذْ إنَّ منها ماهو معقولٌ مقبولٌ، ومنها ماهو مصطنعٌ مفترضٌ ليس عليه من كلام العرب مسكةٌ البتةَ فليس بعضُها أولى من بعضٍ،

ومنها ماهو باطلٌ محضٌ؛ لما فيه من ردٍّ على كلام العرب الصحيح الفصيح، ناهيك بما اشتملتْ عليه تقريراتُ سيبويه و مشايخه والدَّارسين من تعجُّلٍ ووهمٍ في جملةٍ من مسائل الخطأ، وقد فصَّلْتُ الكلامَ على ذلك كلِّه في مواضعه على نحوٍ أحسبُ أنَّني غيرُ مسبوقٍ إلى مثله.

هذا ما أردتُ قولَهُ على سبيل الإيجاز، ولله الحمدُ على ما أنعمَ، ولَهُ الشُّكْرُ على ما أتمَّ.

الهوامش:

1- الكتاب، ج1، 243.

2- المصدر نفسه، ج1، 244 -245.

3- شرح كتاب سيبويه، ج2، 146 وينظر الأصول في النحو، ج1، 143 وهامشها -144 والتعليقة على كتاب سيبويه، ج1، 161 والمسائل الخلافية النحويَّة في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 36-38.

4- المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 36-37 وينظر شرح الكافية الشافية، ج2، 63 والتصريح على التوضيح، ج2، 286-287 وهمع الهوامع، ج3، 85 وحاشية الصبَّان، ج3، 298.

5- مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين، 87.

6- شرح الكافية الشافية، ج2، 63.

7- إرتشاف الضرب، ج5، 2310.

8- ينظر حاشية الصبَّان ، ج3، هامش 298.

9- مغني اللبيب، ج1، 200 وينظر رصف المباني، هامش 283 والجنى الداني 140-141 وهامشها، وحاشية الدسوقي، ج1، 494-496.

10- معاني القرآن، ج1، 227.

11- مجالس ثعلب، ق1، 215-216 وينظر معاني القرآن للكسائي، 131 و182.

12- ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه ، ج2، 198-199 وإعراب القرآن للنحَّاس، ج2، 70-71 وشرح كتاب سيبويه ، ج2، 146-148 وسر صناعة الإعراب ، ج1، 317-319 ومشكل إعراب القرآن ، 164 والكشاف، ج7، 327 والبيان في غريب إعراب القرآن ، ج1، 320-321 والتبيان في إعراب القرآن، ج1، 426-427 ورصف المباني، 282-284 والجنى الداني، 140-141.

13- مجالس ثعلب، ق1، 216.

14- الكتاب، ج1، 421.

15- المصدر نفسه، ج1، 435.

16- المصدر نفسه، ج1، 439.

17- المصدر نفسه، ج1، 441.
18- شرح كتاب سيبويه، ج2، 327 وينظر الكتاب، ج1، هامش 435.
19- المصدر نفسه، ج2، 338 وينظر الكتاب، ج1، هامش 441 وشرح جمل الزجَّاجي ، ج1، 177-178 والتوابع في كتاب سيبويه، 67 وهامشها 68- والمؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه) ، 23-25 وعطف النسق في العربية (رسالة ماجستير) ، 14-15.
20- إرتشاف الضرب، ج4، 1979-1980 وينظر شرح جمل الزجَّاجي، ج1، 177-178 وهمع الهوامع، ج3، 187.
21- مغني اللبيب، ج1، 224 وينظر همع الهوامع، ج3، 187 والحدائق الندية، 895-896 والمؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه) ، 23-24.
22- ينظر الحدائق الندية، هامش 895 والمؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه) ، هامش 24.
23- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 24.
24- شرح جمل الزجَّاجي، ج1، 177-178.
25- إرتشاف الضرب، ج4، 1977 وينظر أيضاً 1975.
26- همع الهوامع، ج3، 186.
27- ينظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، 251-256 ومجاز القرآن، ج1، 60-61 ومعاني القرآن، ج1، 162 والصَّاحبي، 184-188 ومخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه) ، 1023.
28- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، 254.
29- ينظر المصدر نفسه، 254-256 ومعاني القرآن للفرَّاء، ج1، 65-66 وج2، 182
30- الصَّاحبي، 185-186.
31- ينظر على سبيل التمثيل: شرح جمل الزجَّاجي، ج1، 177-178 وارتشاف الضرب، ج4، 1979-1980 وهمع الهوامع، ج3، 186-187.
32- شرح جمل الزجَّاجي، ج1، 177-178 وينظر ارتشاف الضرب، ج4، 1979-1980 وهمع الهوامع، ج3، 186-187.
33- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 24 وينظر مغني اللبيب، ج1، 224 وهمع الهوامع، ج3، 187.
34- شرح جمل الزجَّاجي، ج1، 178.
35- مغني اللبيب، ج1، 225 وينظر ما قبلها.
36- همع الهوامع، ج3، 187.
37- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 25.
38- الكتاب، ج2، 93.

39- ديوان ذي الرُّمَّة، 269 وهو موافق لرواية الكتاب حاشا لفظ (**ذبَّابِ**)، فإنَّهُ في الديوان بلفظِ (**ذبَّاتِ**).

40- الكتاب، ج2، 99-100.

41- الإنتصار لسيبويه على المبرِّد، 134 وينظر ما قبلها 132-133 وشرح أبيات سيبويه، 163 والمؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 58-59 والمسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 115.

42- شرح كتاب سيبويه، ج2، 427.

43- ينظر الانتصار لسيبويه على المبرِّد، 132-134 وشرح كتاب سيبويه، ج2، 427 والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، 247 و المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 58-59 والمسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير) ، 115.

44- شرح جمل الزجَّاجي، ج2، 239.

45- إرتشاف الضرب، ج2، 909-910 وينظر المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 58-59.

46- المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير) ، 115.

47- الإنتصار لسيبويه على المبرِّد، 134.

48- المصدر نفسه ، 134.

49- ولي في ذلك بحثٌ أيضاً عنوانُهُ (**أغلاطُ العربِ وأخطاؤُها في ضوءِ كتابِ سيبويه دراسةٌ تحقيقيَّةٌ نقديَّةٌ**) ،حيث فصَّلْتُ الكلامَ فيه على تلك الأغلاط والأخطاء التي نصَّ عليها سيبويه في تضاعيف كتابه، وناقشتُها مناقشةً علميَّةً مفصَّلةً لم أُسْبَقْ إلى مثلها ولله الحمدُ ، وخرجْتُ منها بجملةٍ من النتائج العلميَّة المهمَّة التي لم يلتفت إليها من قَبْلُ – فيما أجزمُ- أكثرُ الدَّارسين.

50- سيبويه حياته وكتابه، 35.

51- الكتاب، ج2، 225.

52- المصدر نفسه، ج2، 225-226.

53- ينظر المصدر نفسه، ج2، هامش 226 والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، 287 والإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 339 وأسرار العربية ، 223-224 واللباب في علل البناء والإعراب ، 232 وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، 50.

54- ينظر الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه) ، 108-109.

55- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 339 وائتلاف النصرة، 50 والحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه) ، 108 ويونس بن حبيب آراؤه ومنهجُهُ في النحو واللغة (رسالة ماجستير)، 121.

56- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 339-340 وأسرار العربية، 223-224 وشرح المفصل، ج1، 359 وشرح جمل الزجَّاجي،ج2، 231-232 وائتلاف النصرة، 50 والمؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 25-27.

57- ينظر شرح التسهيل، ج3، 273و 274 وشرح ألفية ابن مالك، 228 وشرح الرضي على الكافية، ج1، 422 وحاشية الصبَّان، ج3، 250-251 والمسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء (رسالة ماجستير)، 25-26 والمسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 67-70 ومخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحوية حتى نهاية القرن الرَّابع الهجري (أطروحة دكتوراه) ، 372-373.

58- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 339-340 واللباب في علل البناء والإعراب، 232-233 وشرح جُمَل الزجَّاجي، ج2، 231 وشرح التسهيل، ج3، 274 وشرح ألفية ابن مالك، 228 وشرح الرضي على الكافية، ج1، 422، وائتلاف النصرة، 50 وحاشية الصبَّان، ج3، 250-251 ويونس بن حبيب آراؤه ومنهجُهُ في النحو واللغة (رسالة ماجستير) ، 62-63 و 88.

59- المقتضب، ج4، 274.

60- المصدر نفسه، ج4، 275.

61- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 26.

62- الإيضاح في شرح المفصل، 158 وينظر المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 26.

63- ينظر المقتضب، ج4، هامش 275.

64- الأصول في النحو، ج1، 355.

65- المصدر نفسه ، ج1، 358 وينظر المسائل الخلافية في كتاب الأصول في النحو (رسالة ماجستير)، 182.

66- المصدر نفسه ، ج1، هامش 358 وينظر الكتاب، ج2، 227-228 والمسائل الخلافية في كتاب الأصول في النحو (رسالة ماجستير)، 182.

67- الكتاب، ج2، 228.

68- المصدر نفسه، ج2، هامش 226 وينظر المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه، ج1، 152 و 156.

69- ينظر على سبيل التمثيل: اللباب في علل البناء والإعراب، 232-233 وتوجيه اللمع، 346 وشرح جُمَل الزجَّاجي، ج2، 231 وشرح التسهيل، ج3، 274 وشرح ألفية ابن مالك، 228 وشرح الرضي على الكافية، ج1، 422 وحاشية الصبَّان، ج3، 250-251 وهامشها.

70- يونس بن حبيب آراؤه ومنهجُهُ في النحو واللغة (رسالة ماجستير)، 63 وينظر ما قبلها.

71- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه) ، 109 وينظر ما قبلها.

72- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 339 وأسرار العربية، 224 واللباب في علل البناء والإعراب، 232-233.

73- المسائل المنثورة، 227.

74- أسرار العربية، 224.

75- الإيضاح في شرح المفصل، 158.

76- ينظر الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه) ، 108-109.

77- ينظر الكتاب، ج2، 227-228 والحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه) ، 108-109.

78- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 26-27.

79- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 27.

80- المصدر نفسه، 27.

81- المصدر نفسه، 27.

82- الكتاب، ج3، 308.

83- المصدر نفسه ، ج3، 310-316.

84- ينظر الأصول في النحو، ج2، 91 والتعليقة على كتاب سيبويه ، ج3، 120 وشرح المفصل ، ج1، 181 وارتشاف الضرب، ج2، 889-890 وتوضيح المقاصد ، ج2، 273 و293-294 والتصريح على التوضيح، ج2، 354-355 وحاشية الصبَّان، ج3، 362 و400 وهامشها 401- وهامشها والممنوع من الصَّرف بين مذاهب النُّحَاة والواقع اللغوي، 209-211.

85- ينظر الأصول في النحو، ج2، 91 وشرح المفصل، ج1، 181 وارتشاف الضرب، ج2، 889 والتصريح على التوضيح، ج2، 354.

86- إرتشاف الضرب، ج2، 890.

87- ينظر توضيح المقاصد، ج2، 273 وحاشية الصبَّان، ج3، 362 وهامشها.

88- الكتاب، ج3، 316.

89- ما ينصرف وما لا ينصرف، 149 وأودُّ التنبيه على أنَّ النصَّ في كتاب أبي إسحاق الزجَّاج سيِّءٌ جدّاً من حيثُ تماسك عباراته، وهو خللٌ تحقيقيٌّ معيبٌ؛ ولذلك اضْطُرِرْتُ إلى أنْ أسوقَهُ على نحو ما تقدَّمَ؛ لأنَّ ذلك فيما أرى أبينُ وأوضحُ.

90- التعليقة، ج3، 128.

91- المصدر نفسه، ج3، هامش 128.

92- إرتشاف الضرب، ج2، 890.

93- المصدر نفسه، ج2، 889-890 وينظر التصريح على التوضيح ، ج2، 354-355.

94- حاشية الصبَّان، ج3، هامش 401 وينظر الممنوع من الصَّرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، 210.

95- الرُّمَّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، 215 وينظر يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار، 155.

96- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 29.

97- يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار، 154 وينظر أيضاً ما بعدها.

98- قال زينُ الدِّين محمدُ بنُ أبي بكرٍ الرَّازيُّ (ت666هـ): ((... والحُوَّةُ: لونٌ يُخالطُ الكُمْتَةَ مثل صدأ الحديد، وقال الأصمعيُّ: الحُوَّةُ حُمْرَةٌ تضربُ إلى السَّواد. والحُوَّةُ أيضاً سُمْرَةُ الشفة... وبعيرٌ أحوى، إذا خالط خُضْرَتَهُ سوادٌ وصُفْرَةٌ ... قال الأزهريُّ في قوله تعالى: **{ فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى}**. (الأعلى، 5). قال الفرّاء: الغُثاءُ اليبيسُ، والأحوى المُسْوَدُّ من القِدَمِ، قال: ويجوزُ أنْ يكونَ مؤخّراً معناهُ التقديمُ ، تقديرُهُ: أخرجَ المرعى أحْوَى، أي: أسود من الخُضْرَةِ ، فجعلَهُ غُثَاءاً بعد خُضْرتِهِ.)). مختار الصِّحاح ، مادة (ح –و –ا)، 164 وينظر معاني القرآن للفرّاء، ج3، 145.

99- الكتاب، ج3، 471.

100- المصدر نفسه ، ج3، 472.

101- شرح كتاب سيبويه، ج4، 209 وينظر المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 56-58.

102- أعني بذلك الباحث حامد معن عامر، ينظر المسائل الخلافية النحويَّة في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 95-97.

103- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)، 57-58.

104- شرح كتاب سيبويه، ج4، 209 وينظر المسائل الخلافية النحويَّة في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 97.

105- ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج2، 504.

106- المقتضب، ج2، 246 وينظر هامشها وهامش 247 وارتشاف الضرب، ج1، 355-356.

107- المصدر نفسه، ج2، هامش 247.

108- ينظر المصدر نفسه، ج2، هامش 247.

109- شرح الرضي على الكافية، ج1، 155.

110- ينظر المسائل الخلافية النحويَّة في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 97.

111- الكتاب، ج3، 523.

112- المصدر نفسه ، ج3، 523-525.

113- المصدر نفسه ، ج3، 527.

114- ينظر على سبيل التمثيل شرح كتاب سيبويه، ج4، 259 والإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، 165-180 والبيان في غريب إعراب القرآن، ج1، 351-352 وشرح المفصل، ج5، 164-165 وشرح جُمَل الزجَّاجي، ج3، 89 وشرح الرضي على الكافية، ج4، 492 وأوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك، ج4، 98 وهامشها–99 وهامشها وائتلاف النصرة، 131–132 والتصريح على التوضيح، ج2، 310–312، وحاشية الصبَّان، ج3، 330–331 والمسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 49–52 ومخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحويَّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، 571–.578

115– ينظر إعراب القرآن لأبي حيَّان، ج3، 282.

116– وهي قراءة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت 169هـ)، وقد نصَّتْ أكثر كتب القراءات على قراءته (محياي) بإسكان الياء و(مماتي) بفتح الياء ، ينظر على سبيل التمثيل: الحجَّة للقرَّاء السبعة، ج2، 229–230، التذكرة في القراءات ، 267 والتيسير في القراءات السبع، 110 وغيث النفع في القراءات السبع، 232–233.

ووردت أيضاً في غير هاتيك المصنفات ، ومن ذلك على سبيل التمثيل: إعراب القرآن لأبي جعفر النحَّاس، ج2، 117 وهامشها–118 ، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، 1134، والبيان في غريب إعراب القرآن، ج1، 352 وأوضح المسالك ، ج4، 98 وهامشها –99 وهامشها، والتصريح على التوضيح، ج2، 310.

وممَّا ينبغي التنبيه عليه أنَّ قراءة (محياي) بتسكين (الياء) غير مقصورة على نافع المدني وحده؛ إذْ عُزِيتْ أيضاً إلى أبي جعفرٍ يزيد بن القعقاع (ت 130هـ)، وقد وُسِمَ بأنَّهُ كان تابعيّاً جليلَ القدرِ، رفيعَ المنزلةِ، تُنظرُ ترجمتُهُ في : الحُجَّة للقرَّاء السبعة (المقدِّمة) ج1، 19، وتنظر قراءته في: النشر في القراءات العشر، 558 والنحو وكتب التفسير ، ج2، .1102

117– وهي قراءةُ نافعٍ المدني أيضاً فيما عزاه إليه ورش، ينظر الحُجَّة في القراءات السبع، .28

118– وهي قراءةُ أبي عمرٍو بن العلاء البصري (ت 154هـ)، وعُزِيَتْ أيضاً إلى أحمد بن محمد بن عبد الله البَزِّي (ت 240هـ)، ينظر في ذلك على سبيل التمثيل: الحُجَّة في القراءات السبع، 28 والنشر في القراءات العشر، 216و 302. وأوردها أيضاً رضيُّ الدِّين الاستراباذيُّ (ت 686هـ)، وقد خصَّ بها أبا عمرٍو وحده، ينظر شرح الرضي على الكافية، ج4، 492 وهامشها وهامش 493.

قُلْتُ: وقد تعقَّبَ ابنُ الجزري هذه القراءة بقوله رحمه الله : ((... أنَّ (اللاَّيْ) بياءٍ ساكنةٍ من غير همزٍ لغةٌ ثابتةٌ في (اللائي) ، قال أبو عمرٍو بن العلاء: هي لغةُ قريش...)). النشر في القراءات العشر، 216 وينظر أيضاً: 302.

119– وهي قراءةُ ابن عامرٍ عبد الله اليحصُبي (ت 118هـ) فيما توفَّرَ عليه أبو البركات الأنباريُّ (ت 577هـ)، وأبو حيَّانٍ الأندلسيُّ (ت 745هـ)، إذْ قال أبو البركات: ((... وأمَّا قراءةُ ابن عامرٍ : (ولا تتبعانْ) بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرَّدَ بها...)). الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، 178و ينظر أيضاً: 165 – 166.

وقال أبو حيَّان: ((... وفرقة بتخفيف (التَّاء) وسكون (النون) ، وروى ذلك الأخفشُ الدمشقيُّ عن أصحابه عن ابن عامرٍ...)). إعراب القرآن ، ج3، 282 وينظر أيضاً: مخالفات النحويين

البصريين لسيبويه في المسائل النحويَّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، 571-578.

قُلْتُ: ولابن الجزري (ت 833هـ) في كتابه (النشر في القراءات العشر) رأيٌ في هاتيك القراءة ، إذْ قال رحمه الله: ((... ولا أعلمُ أحداً رواه بإسكان (النون) إلاّ ما حكاهُ الشَّيخُ أبو عليٍّ الفارسيُّ، فقال: وقُرِئ بتخفيف (التَّاء) وإسكان (النون)، وهي الخفيفةُ... وذهب أبو نصرٍ منصور بن أحمد العراقيُّ إلى أنَّ الوقف عليها في مذهب مَنْ خَفَّفَ النون (بالألف)، وهذا يدلُّ على أنَّها عنده نون التوكيد الخفيفة، ولم أعلمْ ذلك لغيره، ولا يُؤخَذُ به وإنْ كان قد اختارَهُ (الهذليُّ)؛ وذلك لشذوذه...)). 572 وينظر أيضاً ما قبلها .

قُلْتُ: ولم أجدْ أبا عليٍّ الفارسيَّ يحكيها بإسكان (النون) البتَّةَ، على نحوما زعم ابنُ الجزري، وإنَّما رواها بكسر (النون)، مشدَّدةً مرَّةً ومرَّةً مُخَفَّفَةً ، ودونك ما قال رحمه الله: ((... وقرأ ابنُ عامرٍ وَحْدَهُ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ ... ساكنة (التَّاء) مُخَفَّفَةً ، مشدَّدةَ (النون) ، وفي رواية الحُلْواني عن هشام بن عمَّار: بالنون والتشديد... وأحسب ابن ذكوان عنى بروايته: **(خفيفةً)** يعني (التَّاء) من: تَبِعَ... وإنْ كان كذلك فقد اتَّفَقَ هو وهشامٌ في (النون)، وخالفَهُ هشامٌ في (التَّاء)، وقال غيرُ أحمد بن موسى: روايةُ الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامرٍ: (تَتْبعانِ). خفيفة التَّاء والنون...)). الحُجَّة للقرَّاء السبعة، ج2، 372 وينظر أيضاً ما بعدها.

ومهما يَكُنْ من شيءٍ فإنَّ للقراءة حضوراً منصوصاً عليه في المروي من القراءات ، وفرقةً من القُرَّاء على نحو مامضى في تقرير أبي حيَّان الأندلسي، وتنظيراً و اختياراً عند بعض رجالات القراءة أيضاً على نحو ما تقدَّم في تقرير ابن الجزري ، حاشا ما عزاهُ إلى أبي عليٍّ الفارسي، فلا سبيل والحال هذه إلى التنكُّبِ لها.

120- وهي قراءةُ ورش عثمان بن سعيد المصري (ت 197هـ)، ينظر على سبيل التمثيل: التيسير في القراءات السبع، 54 و غيث النفع في القراءات السبع، 51-53. ووردت هذه القراءة أيضاً في غير كتب القراءات ، ينظر على سبيل التمثيل أيضاً: أوضح المسالك، ج4، هامش 98 وهامش 99 والتصريح على التوضيح، ج2، 310.

قُلْتُ: وقد أغلظ علي النوري بن محمد السفاقسيُّ (ت 1118هـ) القول في الدِّفاع عنها، إذْ قال : ((... طعن الزَّمخشريُّ في رواية (الإبدال)؛ من جهة أنَّهُ يؤدِّي إلى الجمع بين الساكنينِ على غير حدِّهِ، ولا شاهدَ لَهُ ، وهو مطعونٌ في نحرِهِ بالأدلَّةِ ، منها أنَّ هذه قراءةٌ صحيحةٌ متواترةٌ ، فهي أقوى شاهد، فلا تحتاجُ إلى شاهدٍ ولا لتسلسلٍ، سلَّمْنا ذلك، فقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحدِّ الذي اختارَهُ البصريون، واستدلُّوا عليه، ويكفي مذهبهم في ذلك ، وبقي غيرُ هذا فلا نُطيلُ به. والحاصلُ أنَّ الرَّجُلَ لسوء سريرته وفساد طريقتهِ كثيرُ الطَّعن في القراءات المتواترات ، وله جراءةٌ عظيمةٌ على خواصِّ خلق الله تعالى ...)). غيث النفع ، 53 وينظر أيضاً الكشاف ، ج1، 41.

121- قُلْتُ: ولم أقفْ عليها فيما بين يديَّ من كتب القراءات ، ولعلَّها في مصنفٍ ما في غير هاتيك التي توفَّرْتُ عليها في تضاعيف بحثي هذا.

تُنظر القراءة في: أوضح المسالك، ج4، هامش 99 والتصريح على التوضيح، ج2، 310.

122- ينظر في ذلك على سبيل التمثيل: غيث النفع في القراءات السبع ، 380 وأحكام التجويد للأستاذ عباس حافظ العبادي، 54-55.

قُلْتُ : وورد النَّصُ عليها أيضاً في غير كتب القراءات وكتب الأحكام، ومن ذلك على سبيل التمثيل: أوضح المسالك، ج4، هامش 99 والتصريح على التوضيح، ج2، 310.

123- ينظر الحجَّة للقرَّاء السبعة، ج2، 229-230 و الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، 166 و البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، 351-352 وشرح الرضي على الكافية، ج4، 492 وهامشها وأوضح المسالك، ج4، هامش 99 والتصريح على التوضيح، ج2، 310 ومخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحويَّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، 572-573.

124- الحجَّة للقرَّاء السبعة، ج2، 229وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، 165-166.

125- مشكل إعراب القرآن، 183.

126- المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، 1134.

127- التبيان في إعراب القرآن، ج1، 475.

128- التصريح على التوضيح، ج2، 312.

129- ينظر مخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحويَّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، 571-578.

130- شرح كتاب سيبويه، ج4، 260.

131- حاشية الصبَّان، ج3، 331.

132- المصدر نفسه، ج3، هامش 331.

133- الكتاب، ج2، 70.

134- المصدر نفسه ، ج2، 74-77.

135- شرح كتاب سيبويه، ج2، 404-405.

136- شرح الرضي على الكافية، ج2، 323-324 وينظر يونس بن حبيب آراؤه ومنهجُهُ في النحو واللغة (رسالة ماجستير)، 60-61.

137- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه)،22.

138- شرح الرضي على الكافية، ج2، 323-324.

139- يونس بن حبيب آراؤه ومنهجُهُ في النحو واللغة (رسالة ماجستير)، 60-61.

140- الكتاب، ج2، 76.

141- ينظر يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار، 139-141.

142- الكتاب، ج2، 76.

143- ينظر شرح الرضي على الكافية، ج2، 310 وهمع الهوامع، ج3، 121.

144- الكتاب، ج2، 76.

145- المصدر نفسه، ج2، 76.

146- شرح كتاب سيبويه، ج2، 404-405.

المصادر:

- **القرآن الكريم**.
- **الكتب المطبوعة**:

1- إئتلاف النُّصْرَةِ في اختلاف نُحَاة الكوفة والبصرة، عبد اللَّطيف بن أبي بكرٍ الشَّرجيُّ الزَّبيديُّ (ت802هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

2- أحكام التجويد مع ملحق الكلمات الصَّعبة اللَّفظ في قراءة القرآن الكريم ، الأستاذ عباس حافظ العبادي، قصر الثقافة، بيروت، ط1، 1432هـ - 2011م.

3- إرتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسيُّ (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1418هـ -1998م.

4- أسرار العربيَّة، أبو البركات الأنباريُّ (ت577هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر للطباعة، دمشق، ط2، 1425هـ-2004م.

5- الأصول في النَّحو، أبو بكرٍ بن السراج (ت316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط4، 1420هـ-1999م.

6- إعراب القرآن، أبو جعفر النحَّاس (ت338هـ)، تحقيق وشرح وفهرسة الدكتور محمد أحمد قاسم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2004م.

7- إعراب القرآن، أبو حيان الأندلسيُّ (ت745هـ)، جمع وترتيب وتصحيح محمود شاكر، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1426هـ - 2005م.

8- الإنتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التَّميميُّ (ت332هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

9- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاريُّ (ت761هـ)، ومعه كتاب: عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباريُّ (ت577هـ)، قدّم له ووضع هوامشَهُ وفهارسَهُ: حسن حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ-2007م.
11- الإيضاح في شرح المفصَّل للزمخشري، ابن الحاجب المالكي (ت646هـ)، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م.
12- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباريُّ (ت577هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006م.
13- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبريُّ (ت616هـ)، منشورات شركة القدس للتصدير والاستيراد، القاهرة، ط1، 1428هـ -2008م.
14- التَّذكرةُ في القراءات، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت 399هـ)، حقَّقَهُ وراجعَهُ وعلَّقَ عليه الدكتور سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.
15- التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهريُّ (ت905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ -2006م.
16- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت377هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ط1، 1410هـ -1990م.
17- التوابع في كتاب سيبويه، الدكتور عدنان محمد سلمان، طبع في مطابع التعليم العالي، الموصل، (د.ط)، 1991م.
18- توجيه اللُّمَع، أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (ت639هـ)، شرحُ كتاب اللُّمَع لأبي الفتح بن جنِّي، دراسة وتحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط2، 1428هـ -2007م.

19- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمَّدٍ المراديُّ (ت 749هـ)، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية ، صيدا –بيروت، ط1، 1426هـ – 2005م.
20- التيسير في القراءات السَّبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت 444هـ)، تحقيق محمد بيومي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1427هـ – 2006م.
21- الجنى الدَّاني في حروف المعاني، أبو محمَّدٍ المراديُّ (ت 749هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، (د.ط)، 1396هـ –1976م.
22- حاشية الدّسُوقي على مغني اللَّبيب عن كُتُبِ الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مصطفى محمد عرفة الدّسُوقيُّ (ت1230هـ)، ضبطه وصحَّحَهُ ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م.
23- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفيَّةِ ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبَّان (ت1206هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصَّفا، القاهرة، ط1، 1423هـ –2002م.
24- الحُجَّةُ في القراءات السَّبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط2، 1428هـ – 2007م.
25- الحُجَّةُ للقُرَّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسيُّ (ت377هـ)، وضع حواشيه وعلَّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ –2001م.
26- الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة، علي خان المدنيُّ الشيرازيُّ (ت1120هـ . ق) ، تصحيح وتحقيق وتعليق الدكتور السيد أبو الفضل سجادي، منشورات ذوي القربى، قم، ط1، 1431هـ. ق –1388هـ. ش.
27- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، الدكتور محمد خير الحلوانيُّ، دار القلم العربي ، حلب، (د.ط)، (د.ت).

28- ديوان ذي الرُّمَّة، أبو الحارث غيلان بن عُقبة بن مسعود (ت117هـ)، قدَّم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1415هـ -1995م.
29- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقيُّ (ت702هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ - 2002م.
30- الرُّمَّانيُّ النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، الدكتور مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، ط1، 1383هـ -1963م.
31- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جنِّي (ت392هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ -2007م.
32- سيبويه حياته وكتابه، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د.ط)، 1394هـ -1974م.
33- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحَّاس (ت338هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة الغري الحديثة، النجف الأشرف، ط1، 1974م.
34- شرح ألفيَّة ابن مالك لابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ط)، 1430هـ -2009م.
35- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ابن مالكٍ الأندلسيُّ (ت672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ -2001م.
36- شرح جُمَل الزَّجَّاجي، ابن عصفور الإشبيليُّ (ت669هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعَّار ، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ -1998م.
37- شرح الرضي على الكافية، رضي الدِّين الاستراباذيُّ (ت686هـ)، تصحيح وتعليق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، (د.ط)، 1398هـ - 1978م.

38- شرح الكافية الشافية، ابن مالكٍ الأندلسيُّ (ت672هـ)، تحقيق أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط1، 1427هـ -2006م.
39- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ -2008م.
40- شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش (ت643هـ)، قدَّمَ لهُ ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ -2001م.
41- الصَّاحبي، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت).
42- غيثُ النَّفع في القراءات السَّبع، علي النوري بن محمَّد السفاقسي (ت 1118هـ)، تحقيق أحمد محمود عبد السَّميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ -2004م.
43- الكتاب، أبو بشرٍ سيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت).
44- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشريُّ (ت 538هـ)، وعليه تعليقات كتاب **(الانتصاف)** لابن منيرٍ المالكيُّ (ت683هـ)، اعتنى به وخرَّج أحاديثهُ وعلَّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ - 2005م.
45- اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريُّ (ت616هـ)، تحقيق محمد عثمان، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ -2009م.
46- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزَّجَّاج (ت311هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ط3، 1420هـ -2000م.
47- مجاز القرآن ، أبو عبيدة مَعْمَرُ بنُ المثنى التَّيميُّ (ت 210هـ)، عارضه بأصوله وعلَّق عليه: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
48- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2006م.

49- مختار الصِّحاح، زينُ الدِّين محمدُ بنُ أبي بكرٍ الرَّازيُّ (ت666هـ)، تحقيق وضبط حمزة فتح الله وترتيب محمود خاطر، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت، (د.ط)، 1407هـ -1987م.
50- مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين ، الدكتور مهدي صالح الشمريُّ، مكتب صخر للتنضيد الطباعي، بغداد (د.ط)، 2006م.
51- المسائل المنثورة، أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت377هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط1، 1424هـ - 2004م.
52- المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه ، دراسة وتحليل ونقد الدكتور رشيد بن حويل الحربي، (د.مط)، الرِّياض، (د.ط)، 1424هـ.
53- مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالبٍ القيسيُّ (ت437هـ)، تحقيق محمد عثمان، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ -2009م.
54- معاني القرآن، أبو الحسن الكسائيُّ (ت189هـ)، أعادة بناءَهُ وقدَّمَ له: الدكتور عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1998م.
55- معاني القرآن ، أبو زكريا الفرَّاء (ت207هـ)، قدَّمَ لهُ وعلَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423هـ - 2002م.
56- معاني القرآن وإعرابُهُ، أبو إسحاق الزَّجَّاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، وخرَّج أحاديثهُ: الأستاذ علي جمال الدِّين محمد، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1426هـ -2005م.
57- مغني اللَّبيب عن كُتُب الأعاريب ، ابن هشامٍ الأنصاريُّ (ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، مؤسسة الصَّادق للطباعة والنشر ، طهران، ط1، 1386هـ. ش.
58- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان–الأردن، (د.ط)، 1982م.

59- المقتضب، أبو العباس المبرِّد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
60- الممنوعُ من الصَّرفِ بين مذاهب النُّحَاة والواقع اللُّغوي، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1413هـ -1992م.
61- النَّحو وكُتُب التَّفسير، الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيريَّة للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة – ليبيا، ط3، 1990م.
62- النَّشر في القراءات العشر، ابنُ الجزري (ت 833هـ)، اعتنى به نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط)، 1429هـ - 2008م.
63- النُكَت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمريُّ (ت476هـ)، قرأه وضبط نصَّهُ: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ -2005م.
64- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو الفضل السيوطيُّ (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدِّين ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ -2006م.
65- يونس بن حبيب، الدكتور حسين نصار، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1422هـ -2002م.

الرسائل والأطاريح الجامعيَّة:

1- الحجج النحويَّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه) ، محمد فاضل صالح السامرائي، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1418هـ -1998م.
2- عطف النسق في العربية (رسالة ماجستير)، عبد العزيز علي مطلك الدليمي، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1409هـ -1988م.
3- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه) ، زهير عبد المحسن سلطان، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1410هـ -1990م.
4- مخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه) ، صالح نوري عبد الله، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1433هـ -2012م.
5- المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء (رسالة ماجستير)، عقيل رحيم اللامي، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1418هـ -1998م.
6- المسائل الخلافية في كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت316هـ) (رسالة ماجستير)، محمد أمين بكري الكبيسي، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1410هـ -1989م.

7- المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، حامد معن عامر، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1420هـ –1999م.
8- يونس بن حبيب آراؤه ومنهجُهُ في النحو واللُّغة (رسالة ماجستير) ، طالب عبد الرحمن التكريتي، كلية الآداب –جامعة بغداد، 1975م.

(Grammarians Errors In Light of Sebawayh Book Study Investigative Cash)

A. Dr.. SALEH NOURI ABDULLAH
Baghdad University - College of Arts

Abstract

Provide research theme is marked (Grammarians Errors In light of Al Ketab study I vestigative Cash) on a single untouched scholars only casually in Tdaiv works and studies, it gets me when to go where they are lush soft and unsaturated on the face heals hatred researcher, Vajtahedt in this case for my arms seriously, and made Otakb each of the error in detail, investigation and Monetary issues, Fajlst to a number of scientific results codified in the finale Search only what Colette is inferred to the researchers themselves, and perhaps the most important results that stood out and investigated investigated the issues (error) RDM in Tdaiv book Sibawayh God's mercy is not the case of one, since what is reasonably acceptable, and what is artificially assumed not by the words of the Arabs grip at all, some of it is not the first of some, and what is void pure; because it is a response to the words right Arabs Eloquent, not to mention what it contains determinations Sibawayh and Sheikhs and scholars from the precipitate and disorder and the illusion and confusion in a number of error issues, I have discussed all this detailed discussion in Tdaiv research this, did not keep the thumb grip, this too can be said in conclusion, and thankfully what Softer, with thanks for what we are Researcher